جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجـل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنـــــــــوان المذكـــــــرة:

السياسة النووية الإيرانية بين حتميات القوة ومقتضيات الشرعية الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب:

- عرفات بلحيمر

إشراف الأستاذ:

- أحسن خديم الله

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: صميم محمد	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: خديم الله أحسن	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: ريموش سفيان	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين"

سورة النمل الآية9

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي رزقني من العلم ما لم أكن أعلم، وأعطاني من القوة ما أحتاجه لإتمام هذا العمل.

وعن الرسول الأكرم عليه أفضل الصلوات والتسليم أنه قال:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وعرفانا مني بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز دراستي هذه أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ "خديم الله أحسن" الذي أشرف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه لي من دعم ونصائح

"أعضاء لجنة المناقشة" على التوجيهات والنصائح التي سوف يقدمونها لي، وإلى جميع الأساتذة الذين أمدوني بالمساعدة والتأطير طيلة مشواري الدراسي.

جزاهم الله خيرا وجعلها في ميزان حسناتهم.

عرفان

إهـــداء

الحمد لله الذي أفتح بحمده الكلام

والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام،

اللهم صلي على محمد وعلى آله و صحبه، وسلم تسليما:

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

اللذين قال فيهما الله عز وجل:

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى أبي وأمي وجدتي

أطال الله في عمرهم

إلى أخي وأختي الأعزاء على قلبي

إلى كل الأصدقاء والزملاء وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

إلى كل طالب علم "لا تنسانا من صالح دعائك"

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

عرفات

مقـــــــــــــدمـــــــــة

يعتبر البرنامج النووي الإيراني أحد أهم الملفات الشائكة التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة، ومازال يثير جدلا حادا حول طبيعته والدوافع التي تحركه، إذ كانت هناك شكوك لدى المجتمع الدولي بأن هناك دوافع سرية تحرك هذا البرنامج بصورة تتجاوز ما هو معلن في الخطاب الرسمي لطهران والتي تؤكد على سلمية برنامجها النووي، والذي يندرج في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الحرص على النفي الدائم لوجود نوايا لإنتاج السلاح النووي من جانب إيران، حيث تستند إلى استدلالات دينية لتحريم مثل هذا السلاح وعدم حاجتها لذلك.

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عهد الشاه **"محمد رضا"** الذي وضع حجر الأساس للبرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال إقامة البنية التحتية وإنشاء المفاعلات النووية، وقد استحوذ البرنامج النووي على اهتمام الحكومات الإيرانية المتعاقبة، حيث مر بعدد من المراحل التي تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني سواء في العهد الإمبراطوري أو بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري عام 1979م، حيث عرف هذا البرنامج التعليق خلال الخمس سنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية نتيجة الموقف الذي اتخذه القادة الإسلاميين من هذا البرنامج، أما المرحلة التي جاءت بعد التعليق فقد تميزت بالاهتمام الكثيف والمتزايد في المجال النووي حيث تم إعادة بعثه من جديد وتطويره بشكل مثير للجدل بفعل متغيرات إقليمية ودولية.

رغم تأكيد القادة الإيرانيين دوما على أن برنامجهم يندرج فقط في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية باعتبارها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، إلا أن السلوك الإيراني يؤكد طموحها لامتلاك السلاح النووي والذي يرتكز على دوافع الرغبة في السيطرة والهيمنة، حيث تسعى إيران إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط ولذلك فالسلاح النووي هو الضامن الوحيد للوصول إلى هذه المكانة.

لذلك فقد أثار البرنامج النووي ردود أفعال متباينة لدى العديد من الأطراف الدولية حول قدرة إيران على إنتاج أسلحة نووي، رغم تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي أشارت إلى أن جولات التفتيش لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الانتشار النووي أو إنتاجها لأسلحة نووية، كما أن هذه التقارير لم تبرئ إيران براءة تامة، ويرجع ذلك للاهتمام الإيراني المكثف بالبرنامج. ولقطع الطريق على إيران قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد الرأي العام الدولي ضد برنامج إيران النووي، حيث نجحت الضغوط الأمريكية في إصدار قرارات دولية عن مجلس الأمن قضت هذه القرارات بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، إلا أن إيران استطاعت المناورة من

خلال المفاوضات في ظل التهديد بالضربة العسكرية لمنشآتها النووية ومن ثم حافظت على استمرارية نشاطها النووي مستندة في ذلك على المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي والتي تكفل للدول الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والحصول على المساعدات التقنية والفنية من الدول الرائدة في هذا المجال.

❖ **مبررات اختيار موضوع الدراسة**

أ- المبررات الذاتية

- اهتمام الباحث بدراسة مختلف التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط.

- الاهتمام الخاص بدراسة الملف النووي الإيراني والإحاطة به، والميول الشخصي نحو هكذا مواضيع.

- وكذلك باعتبار إيران الدولة الإسلامية التي أبدت استعدادها للوقوف في وجه ازدواجية المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة وذلك من خلال إصرارها على امتلاك الطاقة النووي.

ب- المبررات الموضوعية:

- الرغبة في البحث في هذا الموضوع بهدف كشف الغموض واللبس الذي يحيط بالبرنامج النووي الإيراني باعتباره من أكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة الدولية.

- محاولة إعطاء إضافة علمية وأكاديمية تسعى إلى إثراء مكتبة القسم حول موضوع إستراتيجي تتمنى أن يكون مصدر علمي للأجيال المقبلين.

❖ **إشكالية الدراسة:**

إن سعي إيران الدؤوب إلى امتلاك التكنولوجيا النووية، أثار اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية، ما دفع به إلى كبح جماح طموحات إيران النووية وذلك من خلال تكييف هذه الأنشطة النووية مع قواعد الشرعية الدولية، وكإشكالية لدراستنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

أ- الإشكالية الرئيسية:

- إلى أي مدى التزمت إيران بقواعد الشرعية الدولية في سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية في إطار التنافس الدولي ؟

ب- التساؤلات الفرعية:

- كيف نشأ وتطور المشروع النووي الإيراني؟ وما دوافعه؟
- ما موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الملف النووي الإيراني ؟
- كيف ساهمت ضغوط الأطراف الدولية في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ؟
- هل استجابت إيران لمطالب المجتمع الدولي بالتوقف عن مشروعها النووي ؟

ج- حدود الإشكالية:

- الحدود الزمانية: تمتد هذه الدراسة من الفترة التي أنشئت فيها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام 1974م، حتى إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن وفرضه حزمة من العقوبات المختلفة على إيران عام 2006.

- الحدود المكانية: ترتكز هذه الدراسة على البرنامج النووي الإيراني على مجلس الأمن وفرضه حزمة من العقوبات المختلفة على إيران عام 2006.

❖ **فرضيات الدراسة:**

أ- الفرضية الرئيسية:

كلما زاد إصرار إيران على امتلاك التكنولوجيا زادت حدة العقوبات والتشدد الدولي ضدها.

ب- الفرضيات الفرعية:

- ما السر وراء إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي رغم وجود مخاطر لا تتعلق بمستقبل النظام السياسي فيها فحسب، بل بمنطقة الشرق الأوسط بكاملها.

- كلما كان تعامل الوكالة الذرية بشفافية واحترام حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية كلما أدى ذلك إلى سهولة الوصول إلى حلول للطرفين.

- هل كان للأطراف الدولية دور مؤثر في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تتبع مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، وتسليط الضوء على الدوافع والطموحات المعلنة والغير معلنة التي تحرك هذا المشروع وكذلك تكييف هذا البرنامج مع قواعد الشرعية الدولية، وذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواقف الأطراف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني بسبب ما أثاره من جدل حول الدوافع المحركة له على الصعيد الدولي والإقليمي، ولذلك سعت القوى الدولية إلى تكييف البرنامج مع قواعد الشرعية الدولية، وذلك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تنتج عنه في ظل سعي المجتمع الدولي لمنع الانتشار النووي.

❖ **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية

- تتبع نشأة المشروع النووي الإيراني ومراحل تطوره والتعرف على الدوافع الخفية والمعلنة التي تحرك هذا المشروع.
- تسليط الضوء على دور الوكالة الدولية للطاقة وكيفية تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني.
- معرفة موقف الأطراف الدولية اتجاه البرنامج الإيراني وكيفية إدارتها لهذا البرنامج وتعاملها معه.

❖ **منهجية الدراسة:**

أ- المنهج التاريخي: إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي فلا يمكن في دراسة ظاهرة ما عزلها عن ماضيها ويساعدنا هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني والمراحل التي مر بها.

ب- منهج تحليل المضمون: ويتجلى ذلك في محاولتنا تحليل مختلف المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني كما يساعدنا على تحليل مضامين الخطابات المتعلقة بصناع القرار سواء على المستوى الداخلي لإيران أو الخارجي الخاص بالمواقف الدولية.

❖ **الدراسات السابقة:**

أ- دراسة أحمد إبراهيم محمود بعنوان: **البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد،** الصادر في 2005، يستعرض فيه صاحبه الدوافع الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية خلال العهدين الإمبراطوري والثوري إضافة أبعاد الأزمة وتطوراتها وكذلك المواقف الدولية والإقليمية وتباينها حول الأزمة.

ب- كتاب وسام الدين محمد العكلة بعنوان: **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟** الصادر في 2013 وهي دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي، وتداعياته الإقليمية، استعرض فيه صاحبه نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني وأهم الدوافع لامتلاك إيران للطاقة النووية، كما تطرق إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرنامج النووي الإيراني.

ج- كتاب رياض الراوي بعنوان: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط،** الصادر في 2008، تناولت هذه الدراسة مدى تأثير البرنامج النووي على منطقة الشرق الأوسط، كما تناولت الدراسة مبررات البحث عن القوة لدى إيران والتي ربما تدفع بإيران حقا للاهتمام بالسلاح النووي وكذلك مراحل بناء وتطور البرنامج النووي الإيراني كما تطرق إلى محاولة التباين بين الأطراف الدولية فيما بينها حول طبيعة وأهداف هذا البرنامج، كل وفق وجهة نظره ومبرراته.

❖ **تقسيم الدراسة:** وسعيا للإجابة على ما سبق من تساؤلات واختبارا للفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مع وضع خلاصة لكل فصل.

حيث تناولنا في الفصل الأول: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني والذي يندرج تحته مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول البرنامج النووي في عهد الشاه والذي وضع أسس البرنامج وقواعده لأن الاهتمام بالطاقة النووية في عهده يشكل جزءا محوريا من رؤيته لتعزيز قدرات إيران الشاملة وتمكينها من القيام بدور رئيسي ومحوري في منطقة الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1979م، فقد

شهد البرنامج النووي ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة التعليق والتي دامت 5سنوات، وذلك نتيجة الموقف السلبي الذي اتخذه القادة الإسلاميون من هذا البرنامج، ومرحلة العودة وكان ذلك إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1990) في حين تميزت المرحلة التي تلتها بالاندفاع المكثف وكان ذلك في التسعينات من القرن العشرين.

وتناولنا في الفصل الثاني: دوافع امتلاك إيران للطاقة النووية والذي يندرج تحته أربعة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الدوافع السياسية والإيديولوجية لامتلاك الطاقة النووية حيث تسعى إيران على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية وكذلك لإشباع شعور قومي بالتفوق، وفي المبحث الثاني تناولنا الدوافع العسكرية حيث تسعى إيران إلى تطوير إستراتيجية للأمن القومي ويعد الخيار النووي إحدى مقوماتها في الدفاع عن سيادتها العليا، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدوافع الاقتصادية حيث تسعى الحكومة الإيرانية إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، أما المبحث الرابع فتناولنا فيه الجدل الداخلي بشأن البرنامج النووي الإيراني وهذا الجدل ينصب بين الإصلاحيين الذين يرغبون في تحدي الغرب عبر تبني نهج الثورة الإسلامية، كل هذا رغم وجود اتفاق على امتلاك القدرة النووية.

بينما تناولنا في الفصل الثالث: الإدارة الدولية للبرنامج النووي الإيراني ويندرج تحته ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تكييف البرنامج النووي الإيراني مع قواعد الشرعية الدولية وذلك من خلال نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدى التزام إيران بهذه الضمانات، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأزمة البرنامج النووي الإيراني منذ بداية الأزمة عام 2002 حتى إحالته على مجلس الأمن عام 2006، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الأطراف الدولية ودورها في إدارة البرنامج النووي الإيراني وإبراز التباينات الحاصلة بين هذه الدول في إدارتها للأزمة.

وقد ألحقنا الدراسة بخاتمة شاملة اجبنا فيها على الإشكالية واستعرضنا كل ما تعلق بالموضوع من قضايا تخص البرنامج النووي الإيراني.

الفصـــــــــــــــل الأول

التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني

مقدمة الفصل الأول:

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود من القرن الماضي، في عهدين مختلفين في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي، كان الأول في ظل الحكم الملكي أي أيام الشاه "محمد رضا بهلوي"[1]، بدأ من سنة 1957 وحتى سنة 1979 في حين كان الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية.

وقد فصلت بين العهدين فترة تعليق للبرنامج من جانب القادة الإسلاميين بسبب موقفهم الديني السلبي منه وقد تعزز هذا الموقف بفتوى أصدرها آية الله علي خاميني بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل، ووجد هذا الموقف انعكاساته بتعطيل البرنامج وإلغاء صفقات الأسلحة النووية بأي شكل واستمرت هذه السياسة حتى قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وقيام العراق بضربات جوية على مفاعلات بوشهر، حيث برز شعور لدى الإيرانيين بتعاظم القوة العراقية إذ أدرك قادتهم أهمية بناء قوة نووية.

وبالرغم من أن المراحل التي مر بها البرنامج النووي متداخلة مع بعضها إلى حد كبير، فإن لكل واحدة منهما ملامحها الخاصة التي تميزها عن غيرها.

إذ يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل أساسية تكمن الأولى في وضع أسس البرنامج وقواعده والثانية جرى فيها تشغيله بشكل فعال، أما الأخيرة فتم فيها تطوير البرنامج وتحديثه بشكل مثير للجدل.

1/ محمد رضا بهلوي (1941-1979) هو الابن الأكبر لرضا بهلوي الذي حكم إيران (1925-1941)، وقد نودي به وريثا للحكم عام 1926 وكان أيضا آخر شاه (ملك) يحكم إيران قبل قيام الثورة الإسلامية 1979.

المبحث الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه

بدأ البرنامج النووي الإيراني بصورته الأولية حين تبلورت فكرة إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث عام 1957م، لكن الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج كانت عام 1960م.

أولا: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه

جاءت بداية البرنامج النووي الإيراني في الستينيات من القرن الماضي وكان ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت في ذلك الوقت أسس علاقة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشاه محمد بهلوي بعد أن كانت الاستخبارات المركزية الأمريكية قد قضت على ثورة رئيس الوزراء محمد مصدق عام 1953 وإعادة الشاه إلى السلطة من خلال عملية أجاكسي[1]، وهو ما دفع بعد ذلك إلى الاعتماد بقوة على الولايات المتحد الأمريكية من طرف الشاه لدعم حكمه، ولمساعدته على تحقيق التنمية والنهضة الشاملة التي كان يطمح لها وجاء التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج "الدرة من أجل السلام" وهو برنامج كان الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" قد أعلنه في 8 ديسمبر 1953 في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم من خلال نقل التكنولوجيات النووية السلمية.[2]

تم توقيع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام 1957 وانطلق عام 1960، وقد حصلت إيران من خلاله على أول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران (trr) عام 1967 بقوة 5ميغاوات وكان هذا التعاون ثمرة لعلاقات إستراتيجية إبان فترة الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفياتي، ويعد هذا المفاعل التجريبي بمثابة حجر الزاوية للبرنامج النووي الإيراني بطاقة إنتاجية تعادل 0.6 كغم من البلوتونيوم سنويا.[3]

كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية النووية، وقد وصلت علاقات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى درجة أنه كان مطروحا في بعض الفترات اقتراح بنشر رؤوس نووية أمريكية على الأراضي الإيرانية، للاستفادة من الموقع الاستراتيجي لإيران الملاصق للإتحاد السوفياتي السابق[4]

1/ عملية أجاكسي: هي انقلاب للإطاحة برئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطيا محمد مصدق في 19 أوت 1953 بتخطيط من القلايات المتحدة الأمريكية وكان أول عمل سري تقوم به الولايات المتحدة للإطاحة بحكومة أجنبية الهدف منه تأسيس نظام موالي للولايات المتحدة ومناهض للشيوعية.

2/ فاطمة إبراهيم جمعي أعطيوي "**المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني**" مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص 03.

3/ عدنان أبو ناصر، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية، والموقف المتناقض للغرب"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، بيروت، ماي 2010، ص 16.

4/ أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية ولإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص 27.

وفي العام نفسه قام الشاه بزيارة فرنسا حيث اطلع على المفاعلات النووية هناك وبعد عودته مباشرة أمر بتشكيل لجنة خبراء لدراسة إمكانية بناء مفاعل نووي في إيران، ورغم التوصيات السلبية للجنة الخبراء بسبب التكاليف الباهظة لمثل هذا المشروع وعدم قناعتها بحاجة إيران للطاقة الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) إلا أن الشاه لم يبالي بذلك وقام بتكثيف الاتصالات مع كل من فرنسا وألمانيا الغربية للاتفاق معها على بناء محطات نووية في إيران.

في نفس السياق وبعد حصول إيران على أول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولإكمال الاتفاق فقد تم تزويد إيران بالوقود النووي لتشغيل المفاعل البحثي المذكور، إضافة إلى 0.16كلغ نظائر يورانيوم انشطارية مشعة ثم قامت بعد ذلك بتزويدها بشحنة أكبر حجما تقدر بحوالي 104كلغ من اليورانيوم لاستخدامه كمصدر للوقود في المفاعل المذكور.

كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى حيث بين الشاه سياسة بلاده في هذا المجال من خلال كتابة (مهمة بلادي) المنشور عام 1961م بضرورة من أن تكون إيران من الدول المعنية بالعلوم النووية ورغبتها في استخدام الذرة سلميا، وهذا ما تدعم بانضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968م، ونادرا ما كانت التصريحات الرسمية الإيرانية منذ ذلك الوقت تبتعد عن السعي لامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض المدنية فقط، وظل الاهتمام الإيراني بالمساءل النووية يزداد بصورة مستمرة منذ ذلك الحين حتى أعلن الشاه في عام 1974م عن تصور متكامل لطموحات بلاده في المجال النووي يتضمن رؤيته الإستراتيجية لهذه المسألة التي كانت تقوم على حاجة إيران إلى تنفيذ خطة طويلة الأمد في غضون 20عاما لامتلاك القدرة على إنتاج نحو 23 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية النووية، وقد أعلن فيما بعد أن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب من إيران بناء مالا يقل عن 20 محطة نووية على مدى 20 عاما بتكلفة إجمالية تقدر ب 30 مليار دولار تخصص لهذا الغرض على مدى العقدين القادمين، حيث كان الشاه يخطط أيضا إلى إنشاء 23 مفاعلا نوويا تغطي عموما الساحة الإيرانية لتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن العشرين وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتنيوم الذي يشكل العنصر المهم والأساس في صناعة الأسلحة النووية.[1]

يعتبر عام 1974م محطة جديدة في مسيرة البرنامج النووي الإيراني وذلك نظرا للأحداث السياسية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط جراء حرب 1973م وما نجم من استخدام سلاح النفط لأول مرة في الحرب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعره ووفر عائدات مالية للدول النفطية بشكل عام وإيران بشكل خاص، وقام باستثمار هذه العائدات في البرنامج النووي من خلال قيامه بتأسيس منظمة الطاقة الذرية عام 1974م، والتي تعرف اختصارا ب

1/ وسام الدين محمد العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم خيال أم وهم ؟**، دار سوريا للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص ص 12-13.

(AED) والتي تم رصد ميزانية لها تقدر بنحو 30 مليون دولار لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة البرنامج النووي وتسلم إدارتها ورئاستها الدكتور "أكبر اعتمادي" أحد أبرز علماء الذرة في إيران، ومن خلال هذه المعطيات نجد أن الشاه كان متحمسا لزج بلاده في ميدان الطاقة النووية، الأمر الذي أثار تساؤلات مهمة في حينه حول مدى حاجة إيران إلى مثل هذه الطاقة في الوقت الذي تمتلك فيه إيران احتياطيا ضخما من النفط والغاز من جهة، مقابل اهتمامه ببناء قوة عسكرية كانت هي الأكثر تسلحا كما ونوعا وتحديثا من كل تلك التي كانت موجودة في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.[1]

أبرم الشاه عقودا لشراء مفاعلات نووية مع أمريكا وفرنسا وألمانيا، وكانت الولايات المتحدة من أولى الدول الغربية التي أعربت عن استعدادها للتعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية، ففي 11 أفريل 1974 أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة للحكومة الإيرانية تفيد بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر التعاون في مجال الطاقة النووية أفضل مجال ملائم للتعاون والشراكة بين الجانبين، واقترحت الخارجية الأمريكية أن يعهد بهذه المسألة إلى أول مجموعة عمل ضمن اللجنة الاقتصادية الأمريكية الإيرانية المشتركة، كما قام رئيس لجنة الطاقة الذرية الأمريكية "ديكسي لي راي" بزيارة لإيران في ماي 1974م، حيث وضعت هذه الزيارة أرضية ملائمة للعمل من أجل التعاون بين الجانبين في المجال النووي، وطرح الجانب الأمريكي خلال هذه الزيارة اقتراحا بإنشاء وحدات إقليمية لتخصيب وإعادة معالجة المواد النووية، وفي إطار هذا الاهتمام الإيراني-الأمريكي بالتعاون النووي، أبرم الجانبان اتفاقا مبدئيا في جوان 1974م التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه بتزويد إيران بمفاعلين نوويين للطاقة ووقود من اليورانيوم المخصب، ثم أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر 1974 أن أمريكا وإيران تستعدان للتفاوض بشأن اتفاق يسمح ببيع مفاعلات نووية ووقود مخصب على المستويات التي يرغب فيها شاه إيران، وأعلنت الوزارة أن الأمر بين يدي لجنة الطاقة الذرية الأمريكية لدراسته والانتهاء من مسودة الاتفاق النووي مع إيران، وأبلغت الخارجية الأمريكية الشاه أيضا تأييدها للعرض الإيراني بشراء ما يزيد عن 20% من أسهم محطة تجارية لتخصيب اليورانيوم في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

في عام 1975م وقعت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عقدا لتدريب مهندسين نوويين في معهد " ماساشوسيتس" التكنولوجي الأمريكي كما توصل الجانبان في نفس العام إلى اتفاقية موسعة وقعها "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية ووزير المالية الإيراني "هوشانج أنصاري" تنص على قيام إيران بشراء ثمانية مفاعلات نووية من الولايات

1/ رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، دار الأوائل، الأردن، 2006، ص ص 113-114.
2/ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المتحدة تقدر قيمتها بنحو 6.4 مليار دولار وتصل قدرتها الكلية إلى 8 ألاف ميغاواط، وقد وافقت لجنة الطاقة النووية الأمريكية فيما بعد على تزويد إيران بالوقود اللازم لتشغيل مفاعلين نوويين طاقة كل منهما 1200 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف.[1]

وفي أفريل 1977م وقعت إيران والولايات المتحدة اتفاقية لتبادل التقنية النووية والتعاون في مجال السلامة النووية تحت عنوان "الولايات المتحدة وإيران، شراكة متزايدة"، وأثناء زيارته المشهورة إلى طهران في جانفي 1978م توصل الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" والشاه إلى اتفاقية ثنائية جديدة للتعاون النووي منحت إيران منزلة " الدولة الأكثر رعاية" وتسمح لإيران بشراء ما يتراوح بين (6-8) مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف من الولايات المتحدة، وتم توقيع اتفاقية مبدئية للتعاون بين البلدين في 10 جويلية بعد تسوية المشكلة الرئيسية المتعلقة بإعادة معالجة الوقود النووي بين الجانبين، وقد أشارت مذكرة سرية للخارجية الأمريكية في أكتوبر 1978م إلى أن الولايات المتحدة عقب الاتفاقية المذكورة أصبحت مستعدة للتجاوب مع جهود إيران لتوسيع قاعدة الطاقة الغير نفطية لديها، بحيث يمكن للشركات الأمريكية أن تلعب دورا في مشروعات الطاقة النووية وأن هذه الاتفاقية المذكورة تمثل الأساس الحاكم لتصدير ونقل المعدات والمواد ذات الصلة ببرنامج الطاقة النووية الإيرانية، ووجه وزير الطاقة الأمريكية "جيمس شليزنجر" مذكرة للرئيس الأمريكي تفيد بموافقته على اتفاقية التعاون النووي الأمريكي-الإيراني.[2]

في المقابل كان التعاون النووي بين إيران وألمانيا الغربية يسير على قدم وساق، ففي عام 1974م استطاع الشاه بعد جهود حثيثة ومباحثات مع خبراء مؤسسة كرافت ويرك " kraft werk" وهي مؤسسة تابعة لإحدى شركات " SIEMENS " الألمانية إبرام عقد مع الشركة المذكورة يتضمن تزويد إيران بالتقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتنيوم وبناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط يعمل بالماء المضغوط، وقد بدأ فريق ألماني تابع لمؤسسة "كرافت ويرك" في أوت 1975م العمل في مفاعلات بوشهر، ورغم أن الجانبين كانا قد وقعا على اتفاق لتوريد هذين المفاعلين في نوفمبر 1974م فإن التعاقد النهائي بين الجانبين في هذا الشأن لم يكن قد تم التوصل إليه حتى منتصف عام 1976م ورأى الجانبان ضرورة البدء في العمل مع عدم انتظار الاتفاق النهائي وقد بلغت تكلفة مفاعلين بوشهر ب 7.8 مليار مارك ألماني، كانت إيران قد دفعت بالفعل منها 5.8 مليار مارك، وحتى عام 1979 كانت شركة "سيمنز" قد أتمت 70% من عمليات بناء محطة بوشهر إلا أن انتصار الثورة الإيرانية وسقوط الشاه أدى إلى توقف عمليات بناء في المحطة المذكورة.[3]

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2/ المرجع نفسه، ص 16.

3/ خالد العلوي، **التجادب التقني والسياسي للملف النووي**، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 2007، ص 18.

لم يقتصر تعاون إيران في المجال النووي على ألمانيا وأمريكا فقط بل تعداهما إلى دول غربية أخرى، إذ قام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة "ALSTHOM" الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية في إيران عام 1977، فضلا عن قيامه بتقديم قرض بقيمة مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية (GEA) لغرض بناء منشأة نووية لتخصيب اليورانيوم في منطقة (Tricastin) في فرنسا وهي مؤسسة نووية تساهم فيها كل من بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، فضلا عن فرنسا نفسها مقابل حصول إيران على 10% من اليورانيوم منخفض التخصيب مما ستنتجه هذه المنشأة، كما اشترت إيران حصة 10% من أسهم شركة "EURODIF " لتخصيب اليورانيوم عام 1975م ويقضي الاتفاق بأن تطلع إيران على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم والحصول على حصة من اليورانيوم المخصب الذي تنتجه هذه الشركة.[1]

إضافة إلى ذلك قام الشاه بالتوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة "فرام-أتم" " Framatome " الفرنسية لإنشاء مفاعلين نوويين في منطقة "دار خوين" على ضفاف نهر الكارون في منطقة الأحواز بقدرة 900 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف بقيمة ملياري دولار، وتدريب 350 فنيا إيرانيا، إلا أن قيام الثورة حال دون البدء بالتنفيذ، كما تضمن التعاون النووي الإيراني مع فرنسا على عقد تقوم بموجبه الأخيرة ببناء مركز للبحوث النووية في أصفهان ومفاعلان نوويان بحثيان، وكان مخططا لهذا المركز أن يأخذ على عاتقه تدريب الأشخاص الذين سيعملون على تشغيل مفاعل بوشهر.[2]

لم يقتصر نظام الشاه على التعاون مع هذه الدول الرئيسية الثلاث (الولايات المتحدة، فرنسا وألمانيا الغربية) بل اهتم بالتعاون في المجالات النووية مع طائفة واسعة من الدول في شتى أنحاء العالم وبالذات الأرجنتين والهند وجنوب إفريقيا، فقد وقعت إيران اتفاقا مع الأرجنتين بتقديم المشورة والنصح لإيران في المجالات النووية وفي مجال الحصول على الوقود النووي أكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أواخر السبعينات امتلاك إيران لحصة تبلغ (10%) في إحدى الشركات البريطانية لاستخراج اليورانيوم من جنوب إفريقيا، وأن إيران لديها ممثلين في مجلس إدارة هذه الشركة، وتركز التعاون بين إيران وجنوب إفريقيا في مجال الحصول على اليورانيوم، حيث وافقت جنوب إفريقيا عام 1976م على تزويد إيران بما قيمته 700مليون دولار من مسحوق اليورانيوم مقابل قيام إيران بتمويل عملية بناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا، كما ساهمت الهند في تقديم الدعم للبرنامج النووي الإيراني، لاسيما في مجال

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره ص 115.

2/ رائد حسنين عبد الهادي حسين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1977– 2010**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 33.

تدريب العلماء الإيرانيين والمستشارين وبلغ مستوى ذلك التعاون إلى الحد الذي قيل عنه أن رئيسة وزراء الهند آنذاك "أنديرا غاندي" قد أخبرت شاه إيران في ماي عام 1974م عن عزم بلادها إجراء تجربة نووية في ذلك الوقت.[1]

والحقيقة أن نظام الشاه كان يركز ظاهريا على ضرورة التوصل إلى اتفاقية إقليمية للحد من انتشار الأسلحة النووية الإستراتيجية في المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي، وفي الوقت نفسه كان يسعى داخليا إلى تطوير قدراته النووية للوصول إلى إمكانية القيام بتفجير نووي للأغراض السلمية على غرار التفجير الهندي عام 1974م وهذا ما تؤكده تصريحات الشاه في السنة نفسها "من غير المعقول محاولة إيجاد رادع نووي إيراني في مواجهة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، لكن بلاده قد تضطر إلى إعادة النظر في سياستها في حال توصلت دولة صغيرة في المنطقة إلى إنتاج السلاح النووي" وهو ما يعني أن امتناع إيران عن إنتاج السلاح النووي كان مسألة مشروطة بامتثال الدول الأخرى بالوقف نفسه.[2]

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تراقب تطور العلاقات النووية الإيرانية عن كثب وتحاول أن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطويرها أو إنتاجها لأسلحة نووية، كما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات الشاه الذي حاول عقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا للاستغناء عن خبرة الولايات المتحدة الأمريكية نوويا بإرسال ممثل الحكومة الأمريكية في وزارة الخارجية "سيدني سوبز" في أكتوبر عام 1977م للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى شرط أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وقد تم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسميا بين البلدين في جويلية عام 1978م، وكان الاتفاق شاملا ويحتوي على تزويد إيران بكل ما يحتاجه المفاعل بما فيه الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية، إلا أن الاتفاق لم يرى النور أبدا وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثمانية مليارات دولار كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام 1979 وإلغاء رئيس الوزراء آنذاك "مهدي بازركان" للعقد، وتبدو عدم المشاركة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية في البرنامج النووي الإيراني أمرا مستغربا رغم العلاقات الحميمة التي كانت تربطها بالشاه، وإدراكها بأن البرنامج مجد اقتصاديا للشركات المساهمة فيه، فضلا عن إمكانية الاطلاع المباشر على تطورات البرنامج النووي والتدخل في الوقت المناسب لمنع انحرافه عن الهدف الذي أنشئ لأجله.[3]

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

2/ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3/ علي المليجي، "الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة خالد العسكرية**، العدد 75، الرياض، دراسة منشورة بتاريخ 2003/12/01، ص 29.

إن عدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بجدية في البرنامج النووي الإيراني تعود إلى إدراك الولايات المتحدة أن حكم الشاه كان يسير نحو حتفه، ومن الصعب التكهن بنواياها السياسية الحقيقية على أقل تقدير، وهو ما أكدته مصادر السفارة الأمريكية في طهران في تقاريرها إلى واشنطن في أكتوبر 1978م من أن الوقت لم يعد مناسبا للتوقيع على الاتفاق النووي الثنائي بين الولايات المتحدة وإيران لأن الأوضاع السياسية غير مستقرة في إيران، والجدير بالذكر أنه لدى سقوط الشاه وخروجه من إيران في جانفي عام 1979م كان قد استثمر ستة مليارات دولار في بناء المنشآت النووية، وكانت ألمانيا التي سبق لها وبدأت ببناء مفاعلين في "بوشهر" قد أنجزت (عند سقوط الشاه) 75%-85% من أحد هذين المفاعلين في حين أنجزت 45%-70% من المفاعل الآخر، بينما كانت شركة "Framatome" الفرنسية قد بدأت التحضيرات الهندسية على الأرض من أجل بناء أول محطتين بقوة 900ميغاواط في دار خوين.[1]

والحقيقة أن المشروع الإيراني دار في الأساس حول برنامج للأبحاث حيث جهدت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية من خلاله لشراء بعض المعدات والمعلومات التي تسرع عمليات الأبحاث من مصادر أمريكية وأوروبية تحديدا وكانت أبرز عناصر برنامج الأبحاث في هذه الفترة موزعة على الآتي:

- مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط في طهران.
- مفاعل يعمل بالنيوترون بقوة 27 ميغاواط في أصفهان.
- بناء محطتين بقوة 1200 ميغاواط في بوشهر.
- إقامة مركز للأبحاث النووية في منطقة أمير آباد.
- الحصول في العام 1978م على أربعة أجهزة تعمل بالليزر لتخصيب اليورانيوم.
- محاولات متكررة للحصول سرا على معدات وتكنولوجيا نووية متطورة.[2]

بناء على ما تم عرضه في هذه المرحلة يتضح لنا أن الشاه هو من أرسى قواعد البرنامج النووي الإيراني وأن نواياه كانت تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي عكس الهدف المعلن وهو الحصول على الطاقة الكهربائية، ويؤكد ذلك كلام الشاه عام 1974م "نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية ولذلك فإن الصداقة لدولة ما مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما تملكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جدا، ولكي يكون استنتاجا مبنيا على حقائق نذكر ما قاله "أكبر اعتمادي" مؤسس ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنداك: إن مركز بحوث طهران النووي أجرى تجارب على البلوتنيوم المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام عوامل كيماوية ومن المعروف عن البلوتنيوم

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

2/ عبد القادر نزار، **إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية**، الطبعة الأولي، المكتبة الدولية، بيروت (د س ن)، ص 229.

استخدامه فقط لصنع القنبلة النووية كذلك ما كتبه أسد الله علم وزير العدل في عهد الشاه في مذكراته أن الشاه كان يتنبأ بحصول بلاده على السلاح النووي.[1]

ويمكن إجمال مرحلة الشاه كما يلي:

1/ توفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك.

2/ إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن.

3/ استفاد الشاه من حرب أكتوبر عام 1973م بارتفاع أسعار النفط وقام بتسويق ذاته للولايات المتحدة الأمريكية ليكون الأكثر ضمانا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

4/ استفاد من عائدات النفط في تلبية طموحه النووية.

المبحث الثاني: البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية عام 1979م

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، ووصول الخميني للسلطة حدث تغيير جدري في السياسة الإيرانية بما في ذلك سياستها النووية، فقد شهد البرنامج النووي الإيراني إبان الثورة الإسلامية ثلاث مراحل: مرحلة التعليق التي دامت 5سنوات ومرحلة العودة إبان الحرب العراقية الإيرانية ومرحلة الاندفاع المكثف في التسعينيات من القرن العشرين، ومن الجدير بالذكر أنه وعند مجيء الثورة الإسلامية واستيلائها على الحكم في إيران عام 1979م كانت حكومة الشاه قد أكملت 90% من البناء في مفاعل بوشهر 1، و60% من معداته، كما أكملت 50% من البناء في مفاعل بوشهر 2.[2]

أولا: مرحلة تعليق البرنامج وإعادة انبعاثه (1979–1990)

اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة، وفي مقدمتهم أية الله الخميني موقفا سلبيا اتجاه كافة المشروعات الوطنية والتي امتدت من عهد الشاه من أجل أسلمة المشروعات بما فيها البرنامج النووي فقد أراد الشاه إرساء ما يسمى مشروع الحضارة الإيرانية، وبعد الثورة خلفه مشروع الحضارة الإسلامية الكبرى، والذي يحمل في طياته ما يسمى الحضارة الإيرانية، لذا نظر النظام الإسلامي في إيران إلى البرنامج النووي الإيراني بنظرة الشك.[3]

اتسمت سياسة الثورة اتجاه البرنامج النووي بالسلبية وعدم الاكتراث، بل إن آية الله الخميني اعتبر مفاعلات بوشهر عبارة عن مشروع يقف ضد الإسلام، كما رفضت كذلك الدول الغربية التعاون في المجال النووي مع إيران

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

2/ فاطمة إبراهيم جمعي أعطيوي، مرجع سبق ذكره، ص8.

3/ يوسف عزيزي، **إيران النووية والتحديات الجسيمة، قناة الجزيرة،قضايا وتحليلات**، من الرابط:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinoins/2004/10/3/
تاريخ الإطلاع 2019/03/30 على الساعة 15:54.

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وترتب عن ذلك تعطيل للبرنامج وإلغاء لصفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا على إثر إعلان النظام الإسلامي في إيران.

كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية إلى القصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1990م، إلا أن الموقف السلبي الذي اتخذته قادة الثورة الإيرانية اتجاه الطاقة النووية لم يدم طويلا، إذ سرعان ما حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة بعد قيام الثورة استكمال ما بدأه نظام الشاه في المجال النووي، حيث افتتح رئيس الحكومة الإيرانية الأسبق "حسين موسوي" مركز إنتاج النظائر المشعة الذي يقوم بإنتاج النظائر المشعة التي تستخدم في الطب وإنتاج الأدوية في عام1989.[1]

تظهر المعطيات السابقة أن إيران في بداية الحكم الجمهوري الإسلامي قد تخلت عن البرنامج النووي، إلا أن الوقائع المتوافرة تدحض ذلك، ولعل أهم المعطيات تتمثل في:

1- الإبقاء على مفاعل كلية أمير أباد التكنولوجية واستمرار رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمرار تدريب الاختصاصيين

2- إسناد مسؤولية إدارة البرنامج النووي الإيراني عام 1981م، إلى آية الله حسين بهشتي الذي يتمتع بمنزلة سياسية ودينية رفيعة، مما يعني إعطاء أهمية للبرنامج النووي آنذاك.

3- الإبقاء على حوالي 300-400 فني إيراني يمارسون أعمالهم بعد مغادرة الأجانب والإبقاء على 13 خبيرا نوويا إيرانيا للعمل في مفاعل بوشهر.

4- وقوع حريق في محطة بوشهر عام 1982م مما يدل على وجود عمل في المفاعل في ظل غياب الخبرات الأجنبية، حيث أدى الحريق إلى التوقف التام للعمل في المحطة.

5- القيام بإخلاء الوقود النووي المستخدم في المفاعلات لمواقع أخرى بعيدة عن المفاعلات تحسبا لهجوم عراقي محتمل، مما يدل على الاهتمام بتلك المادة الحيوية والمحافظة عليها

6- رفض مقترح شركة Kwu استبدال توربينات تعمل على الغاز الطبيعي بالمفاعلات

7- تقديم شكوى لمنظمة التجارة الدولية Tccضد شركة "سيمينز" الألمانية عام 1982م، تطالب الشركة بتسليم المواد ومكونات المفاعل التي خزنت خارج إيران.[2]

لعل المعطيات التي ساقها من يقولون بتوقيف عمل البرنامج النووي أو تجميده في هذه المرحلة يعود إلى عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية، وهروب أغلب الخبرات الوطنية النووية إلى الخارج، إلى جانب عدم توفر خطط جاهزة تتعلق بالبرنامج لديهم آنذاك، إضافة إلى ذلك الموقف الدولي ورفض أمريكا وألمانيا والدول الغربية الأخرى للتعاون مع إيران في المجال النووي جراء الضغط الأمريكي.

1/ عدنان أبو ناصر، **البرنامج النووي الإيراني من التأسيس إلى التسييس**، (د، د، ن)، الأردن، 2007، ص 48.

2/ حسين علي، **هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها**، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، (د ب ن)، 2005، ص38.

إن إيران لم تتخلى عن مشروعها النووي بشكل نهائي فسواء علقت إيران برنامجها النووي بإرادتها أو بإرادة خارجية أو الاثنين معا، فإن انطلاق البرنامج من جديد في عام 1984م يؤكد أن إيران لم تلغه بشكل نهائي، حيث بدأت تتحرك بسرعة للحصول على السلاح النووي الذي كانت تأمل بامتلاكه، وقامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية حيث اتخذت قرارا باستئناف العمل بمحطات بوشهر، وقاد علي أكبر هاشمي رفسنانجي الذي شغل حينها رئيس البرلمان الإيراني إعادة بعث الحياة للبرنامج بما في ذلك الأسلحة النووية وافتتحت إيران في نفس العام مركز أصفهان للبحوث النووية بمساعدة فرنسية، حيث قامت بتدريب المهندسين والفنيين لإدارة مفاعل بوشهر، لكن سرعان ما تخلت فرنسا عن معاهداتها لتقوم الصين عام 1985م بإعادة تشغيل المفاعل بقدرة 400 ميغاوات.[1]

وفي عام 1986 أعلن آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية وفي ذات السنة وقعت إيران اتفاقا مع باكستان للتعاون في المجالات النووية العسكرية حيث تقوم باكستان بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم.

كما عملت إيران على توسيع دائرة التعاون مع الدول الأجنبية لاسيما الأرجنتين والصين، كوريا الشمالية، باكستان الهند، إذ وقعت إيران مع هذه الدول اتفاقات رسمية للحصول على التكنولوجيا النووية والوقود النووي، كما قامت بتوسيع البنية النووية للبلاد ولاسيما بعد افتتاح مركز أصفهان، كذلك اهتمت إيران بمجالات البحث والتطوير في المجال النووي خاصة الأبحاث المتعلقة بالوقود النووي وتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي غير المشبع كيماويا لاستخراج البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم بالليزر.[2]

في عام 1987 وقعت إيران اتفاقا مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، وقد قررت إيران الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء من خلال عبد القدير خان "أبو القنبلة الباكستانية" كما حاولت الحصول على رؤوس نووية من جمهورية آسيا الوسطى الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بل إن الكثيرين من وكالات الاستخبارات الغربية أكدت أن إيران قد حصلت على عدد منها من كازاخستان ولكن تلك الوكالات تعتقد أنها قنابل تكتيكية وليست إستراتيجية.[3]

نجد من بين العوامل التي دفعت إيران إلى العمل على إعادة بناء برنامج مفاعلاتها النووية بعد مرور خمس سنوات على توقف العمل به ما يلي:

1/ د. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص 22

2/ أمجد زين العابدين طعمة، **الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني**، جامعة المستنصرية، العراق، د س ن، ص ص 173-174

3/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 137.

1– فقدان إيران لحليفها الولايات المتحدة الأمريكية مما شكل تحديا جعلها تشعر بالخطر أكبر من أي وقت مضى.

2– تنامي الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد وطموحها لدور الزعامة الإقليمية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تدعمها في حربها ضد إيران.

3– الاستخدام الصريح والمباشر من العراق لأسلحة الدمار الشامل في حربه مع إيران.

4– بروز حلفاء لإيران كالصين وكوريا الشمالية كلاعبين مهتمين بتزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية.[1]

بناء على ما تم عرضه في هذه المرحلة نستنتج أن البرنامج النووي الإيراني عانى من تعليق خلال الخمس سنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية نتيجة عوامل داخلية منها السياسية والإيديولوجية والاقتصادية لكنه لم يتوقف تماما، وإنما تم إعادة إحيائه ارتباطا بالتطورات الخارجية والداخلية، ولعل أبرز أسباب هذا الإحياء هو ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تحرك إيران في كافة الاتجاهات مع الأرجنتين وروسيا والصين وجنوب إفريقيا وباكستان، لكن هذا التحرك لم يكن بالشكل الذي يحقق إنجازات كبيرة لصالح البرنامج النووي الإيراني.

ثانيا: مرحلة الانطلاق السريع للبرنامج (1991–2002)

شهد العالم متغيرات عدة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وبات من الواضح أن النظام الدولي واجه ظروفا مختلفة وعصرا جديدا من حيث البنى والعلاقات في النظام العالمي الجديد، كما أفرزت حرب الخليج الثانية معطيات جديدة على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وما آل إليه البرنامج النووي العراقي جراء هذه المعطيات من إصدار جملة قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية، لذلك عملت إيران على الاستفادة من هذه المتغيرات بتكثيف الجهود وسرعة الانطلاق مجددا في برنامجها النووي.

شهد البرنامج النووي نشاطا مكثفا في كافة المجالات في هذه الفترة بحيث أصبحت إيران تملك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما أنها قامت بنشر منشآت نووية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسبا لضربات جوية عسكرية، وأقدمت على هذه الخطوة كدرس مستفاد من التجربة النووية العراقية عندما تعرض موقع (أوزوريك) العراقي عام 1981 لضربة جوية عسكرية إسرائيلية.[2]

كما عرفت هذه المرحلة اهتماما كبيرا من طرف منظمة الطاقة الذرية لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني، حيث تعززت قدرة المنظمة بوجود المنشآت والمراكز التي تابعة لها وكان من أبرزها مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان

1/ محمد الشيخلي، "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجليات"، **مجلة المستقبل**، العدد01، بيروت، سبتمبر 2008، ص 07.

2/ أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، **مختارات إيرانية**، العدد06، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جانفي 2001، ص 55.

ومركز الأبحاث النووية في بوشهر من جهة، ومن جهة أخرى بذلت الحكومة الإيرانية جهودا ضخمة خاصة مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية للحصول على المساعدات في تطوير البرنامج وعلى وسائل النقل النووي لاسيما الصاروخي كون إيران أولت اهتماما وتركيزا عاليا عليها.[1]

في إطار سعي الحكومة الإيرانية في تطوير برنامجها النووي نجد أنها في أوائل سنة 1991م أبرمت عقد مع الصين لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه استلمت ما يقارب 1000كغ من غاز هكسا فلوريد اليورانيوم (uranium dioxide)، فضلا عن 1200كغ من اليورانيوم الخام المكثف، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رافسنجاني صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة 300-330 ميغاوات.[2]

وفي عام 1992 أعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقا مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، واتفاقا آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي، وبموجب هذه الاتفاقيات وصل أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر، وخرجت إيران في ذات العام 16 فنيا إيرانيا من كلية الطاقة النووية في بوشهر، غير أن الظروف الاقتصادية لإيران آنذاك أعاقت استكمال الاتفاقية.[3]

كما أبرمت إيران العديد من اتفاقيات التعاون النووي في مجال تبادل الزيارات والخبرات العلمية، وركزت في هذا الصدد بشكل خاص على دول مثل الصين والهند وباكستان والأرجنتين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وجنوب إفريقيا وفي مرحلة متأخرة نسبيا روسيا، حيث أرسلت إيران ما يتراوح ما بين 15-17 ألف طالب إيراني للخارج للتدرب في مجالات مرتبطة بالعلوم النووية وعاد بعض هؤلاء للتدريس ف جامعة "شريف" الفنية لإعداد الفنيين المتخصصين للعمل في البرنامج النووي الإيراني.[4]

لم تقتصر الجهود الإيرانية على تأهيل الكوادر الإيرانية واجتذاب العلماء الإيرانيين المقيمين في الخارج وإنما حاولت أيضا استقطاب علماء الذرة السوفييت وحاولت اجتذاب أكبر عدد منهم، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن إيران نجحت خلال عامي 1991م-1993م في تجنيد 14 عالما نوويا روسيا يعملون في إيران.[5]

كما ركزت منظمة الطاقة النووية الإيرانية على تنشيط عمليات استكشاف واستخراج اليورانيوم من الأراضي الإيرانية وتكوين دورة كاملة لإنتاج الوقود النووي بهدف توفير الاحتياجات المحلية من المواد المشتقة والوقود اللازم لتشغيل مفاعلاتها.

1/ محمد نور الدين عبد المنعم، "قضايا إيرانية"، **مجلة رسالة المشرق**، العدد 07، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2005، ص 06.

2/ د.عطا محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

3/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سابق، ص 39.

4/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني وآفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

5/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سابق، ص 32.

في عام 1993م حاولت إيران الحصول على ثماني محبسات نووية (مكثفات للبخار) من شركة أنسالدو (Ansaldo) الإيطالية ضمن العقد نفسه مع شركة كرافت ويرك الألمانية، لكنها فشلت بسبب قيام الحكومة الإيطالية بمصادرة هذه المعدات، كما تعرضت محاولات إيران لشراء مفاعل غير مكتمل من بولندا إلى الفشل، كما أوقفت الضغوط الأمريكية المفاوضات مع شركة سكودا بليزن (Skoda Plzen) التشيكية والتي كانت تهدف إلى الحصول على مكونات لمفاعل بوشهر كجزء من العقد الأول مع شركة كرافت ويرك.[1]

جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995م حين وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم بموجبه حصول الإيرانيين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاواط وبموجب الاتفاق تقرر إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30- 50 ميغاواط خلال أربع سنوات، وتدريب 15 خبيرا نوويا إيرانيا في روسيا.[2]

من الجدير ذكره أن المفاعلات التي تم الاتفاق عليها تبلغ قدرتها الإنتاجية 180 كغم من البلوتنيوم في السنة الواحدة، وقد استغلت الولايات المتحدة ذلك وادعت أنه سيستخدم لإنتاج الأسلحة النووية، الأمر الذي ترتب عليه اتفاق أمريكي روسي باستعادة الوقود النووي المستنفد من بوشهر إلى روسيا.[3]

في منتصف عام 1995م ذكر مسؤولون إيرانيون أن إيران خصصت 800-900 مليون دولار من أجل الحصول على مفاعلين نوويين من الصين بقدرة 300 ميغاوات يعملان بالماء الثقيل مما يعزز دور الصين في تقديم مساعدات تكنولوجية للمنشآت النووية في منطقة الكرج والتي تبعد 160 كلم شرق طهران، وفي العام ذاته أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا أمر الله أن إيران دشنت أكثر من ثلاث منشآت لتطحين اليورانيوم (الكعك الأصفر) إضافة إلى المنشآت الموجودة سابقا في منطقة صفند، حيث أكدت بعض التقارير بأن إيران أصبحت قادرة على إنتاج مادة (غاز هكسا فلوريد اليورانيوم) بجهود ذاتية. [4]

وفي أواخر عام 1995م بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية كما أسهم وقوع حادث بمنشأة رشت التي تبعد حوالي 09 كلم إلى الشمال من مدينة كيلان، والذي تعرض فيه حوالي خمسون شخصا إلى الإشعاع النووي في تسليط الضوء على البرنامج النووي خاصة أن هذا الموقع الجديد لم يكن معلوما من قبل.[5]

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.

2/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

3/ محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومشكلاتها النووية"، **مختارات إيرانية**، العدد 37، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة، أوت2003، ص 97.

4/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 41.

5/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

على أثر ما سقناه من شواهد فإن إيران تحاول الحصول على أسلحة نووية بكل الطرق، وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدامات من جهات ومصادر غربية، الأمر الذي زاد من تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من احتمال تصنيع وسائل محلية كالتخصيب بالطرد المركزي لإنتاج وقود القنبلة، ونتيجة لهذا التخوف فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرا على إيران ومارست ضغوطا على الموردين لإيران خاصة روسيا والصين.

نتيجة للضغوط الأمريكية امتنعت الصين عام 1996م عن بيع إيران مجمعا لتحويل اليورانيوم، كما دخلت إسرائيل على خط الضغوط على الدول الموردة إلى إيران، حيث حصل رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتانياهو" أثناء زيارته للصين عام 1996م على وعد من رئيس الوزراء الصيني بوقف تصدير المفاعل المذكورة أو أية وسائل تكنولوجية أخرى.[1]

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على شركاء إيران، ووقعت أمريكا مع أوكرانيا مسودة اتفاق من شأنها السماح للشركات الأمريكية بالتعاون مع الهيئات النووية الأوكرانية مقابل عدم قيام أوكرانيا بتقديم التكنولوجيا النووية لإيران، وبموجب الاتفاق المذكور صرفت أوكرانيا النظر عن توريد توربينات للمفاعلات الإيرانية قيمتها 45 مليون دولار[2]، وفي المقابل تمكنت إيران في نهاية عام 1988م من إقناع روسيا بضرورة ترك البلوتنيوم لها،وتعويضها ماليا لعدم نقل النفايات لروسيا وخزنها في سيبيريا، وفي بداية عام 1999م رفعت إيران ميزانية إنشاء مفاعلين نوويين لتصل إلى 850 مليون دولار لتضمن شراء التوربينات التي تحتاج إليها من أحد المصانع الروسية، وفعلا تمكنت إيران من ضمان حصولها على التوربينات اللازمة، كما نجحت في ضمان التعاون الروسي معها رغم الضغوط الأمريكية وتمثلت شواهد ذلك بزيارة وزر الطاقة الروسي "يوجمان أدم أووف" لطهران عام 1999م، حيث أشار في زيارته إلى عدم تأثير الضغوط الأمريكية على التعاون الروسي الإيراني، وفي ذات العام أرسلت إيران عددا من المهندسين للدراسة في روسيا، وفي مطلع عام 2000م التقى وزير الدفاع الروسي "إجور سيرجينيف" السكرتير العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، حسن روحاني، وأكد على تعهد روسيا باستمرار تعاونها مع إيران بهدف تطوير قدراتها في المجالات العسكرية والفنية والطاقة.[3]

وبسبب هذه النجاحات الإيرانية في إعادة إحياء برنامجها النووي، وعلى إثر فشل الضغوط الأمريكية على روسيا، دخلت إسرائيل بشكل مباشر على خط الضغط من أجل إفشال المساعي الإيرانية وتعاونها مع روسيا، حيث أعلن مسؤول إسرائيلي في منتصف عام 2000م عن اعتقاده بأن إيران ستبدأ في الحصول على قدرات نووية عسكرية اعتبارا من سنة 2005، وسيكون بمقدورها وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها الوصول إلى مراكز إستراتيجية في إسرائيل، وهذا يمثل إزعاجا أمنيا لإسرائيل في ظل الصراع والاختلاف في وجهات النظر على كافة الأصعدة السياسية

1/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2/ المرجع نفسه، ص 31.

3/ علي الدين هلال، **القوى البازغة** على الرابط: http://www.nd.org.eg/Newsdetails.aspx?NewsID=11047 تاريخ الاطلاع، 2019/04/01 على الساعة 19:40.

والثقافية والدينية بين البلدين، مؤكدا بأن اللوبي اليهودي سيمارس ضغطا على الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران.[1]

وازدادت مخاوف إسرائيل من برنامج إيران النووي على اثر نجاح تجربة شهاب 3 في جويلية عام 2000م، حيث صرح رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أهارون زئيفي" أن المدة التي تحتاج لها إيران للتوصل لتخصيب اليورانيوم بشكل مستقل هي نصف عام.[2]

ورغم الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإننا نجد أن التعاون الروسي الإيراني قد استمر في مطلع عام 2001م، حيث قام الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" بزيارة روسيا وتم خلالها توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها الاتفاقيات بحق إيران على استخدام الطاقة النووية بالمجالات السلمية دون المجالات العسكرية، وأن هذا الاتفاق يخدم الأغراض الدفاعية فقط وهي غير موجهة إلى بلد آخر.[3]

لكن بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الاتهامات جزافا ضد الدول التي لا تدور في فلكها، وتدعو بعضها بعضا بالدول المارقة والراعية للإرهاب وبدأت بتصنيف العالم على أساس محورين: محور الشر ومحور الخير، وقد جاءت هذه المتغيرات لتسلط الضوء على برنامج إيران النووي لتزيد الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها عبر التحشيد لتأييد دولي لحرمان إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية، وذلك بذريعة أن امتلاكها للتقنية النووية سيمكنها من الحصول على السلاح النووي ويمكنها أيضا بأن تقوم بنفسها أو من خلال منظمات إرهابية (حسب التصريحات الأمريكية والإسرائيلية) بضرب أهداف منتقاة في أماكن متفرقة من العالم وإسرائيل، مما يشكل تهديدا للعالم الحر، إضافة إلى حدوث اختلال بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط مما يهدد مصالحها ومصالح حلفائها وساهمت ضغوط اللوبي الصهيوني في تعزيز هذه الضغوط الأمريكية.

في منتصف أوت 2002م انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على إثر المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه "رضا جعفر زادة" الناطق بالسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق (وهي حركة إسلامية ماركسية وتعد أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية تأسست عام 1953م على أيدي مثقفي إيران من الأكاديميين بهدف إسقاط الشاه، وظهرت خلافات بينها وبين النظام الإيراني وصلت إلى حد التقاتل بين الجانبين

1/ هيثم غالب الناهي، **السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط**، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، جوان 2005، ص ص 150-152.

2/ المرجع نفسه، ص 153.

3/ محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران وروسيا: علاقات إستراتيجية متميزة**، على الرابط:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article 17.shtm/

تاريخ الاطلاع 2019/04/01 على الساعة 15:30

ومزال الصراع مستمرا) المنعقد في واشنطن، حيث عرض خلاله صورا لمنشآت نووية إيرانية سرية في "ناتانز" و"آراك" بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث بين أن منشأة "ناتانز" منشأة لتخصيب اليورانيوم وموقع "أراك" مصنع للماء الثقيل، وأفاد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية، وأظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية أن جزءا من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض محاطة بسياج أمني كبير، وتبدو كأنها مصممة لمقاومة الضربات الجوية كما كشف عن منجم من خام اليورانيوم في ساجاد مقاطعة يزد.[1]

كما أسهم إعلان إيران بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر المحلية والقدرات الذاتية في قرع صفارات الإنذار الدولية، فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم أن ذلك يسهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن تم صناعة سلاح نووي.[2]

بالرغم من أن منظمة مجاهدي "خلق" مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاملت على الفور مع هذا الإعلان، وبدأت بالتفتيش وجمع المعلومات حول سرية هذين الموقعين في البرنامج الإيراني، ومنذ ذلك الوقت استمرت المنظمة المذكورة بالإبلاغ عن العديد من المواقع المرتبطة ببرنامج إيران النووي، غير أن أيا منها لم يكن بحجم ناتنز أراك، كما أن أحكام اتفاق الضمانات المبرمة بين الوكالة الدولية وإيران في عام 1976م يلزم إيران بأن تعلن عن نشاطاتها في هذا المجال خلال ستة أشهر قبل ضخ الوقود في المنشآت النووية، وإبلاغ الوكالة قبل 06أشهر من إدخال الوقود إلى المنشآت فقط، مما ساهم في تخفيف حدة الانتقادات الموجهة ضد إيران.[3]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ركزت أولوياتها على العراق وليس إيران في ذلك الوقت، الأمر الذي قابله اللوبي الصهيوني بحملة في مؤسسات صنع القرار الأمريكية لإظهار خطورة الملف النووي الإيراني كمهدد إستراتيجي للمنطقة وإسرائيل، في المقابل أدركت إيران خطورة المرحلة وتعقيداتها، لذا حاولت المحافظة على منجزاتها النووية، وتمثل ذلك بنفي انتهاكاتها للمواثيق الدولية وخاصة معاهدة حظر الأسلحة النووية وإصرارها على سلمية برنامجها النووي، كما أنكرت وجود أي أنشطة سرية في المفاعلين "أراك" و"ناتنز" مؤكدة على أن الهدف الرئيسي من المنشأة هو إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة النووية في بوشهر.[4]

1/ شانون كايل، "الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 845.

2/ إصدارات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **دراسة الملف النووي وأثاره الإقليمية والدولية**، 2009/12/23، على الرابط: http://www.alharah.net/alharah/14314.ntm/

تاريخ الإطلاع 2019/04/03 على الساعة 02:03.

3/ عبد العظيم محمود حنفي، "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد"، **مجلة العصر**، الرياض، 2007/04/07م.

4/ أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية- تحليل لإستراتيجيات الصراع"، **مختارات إيرانية**، العدد 149، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005م، ص ص 12- 13.

يتضح لنا في هذه المرحلة أن إيران قد استفادت إلى أقصى مدى من المتغيرات الدولية والإقليمية، حيث كثفت من أنشطتها في كافة المجالات لدعم برنامجها النووي وتطويره، سواء ببناء بنية تحتية أساسية للأبحاث على مستوى الكادر البشري والمعدات التكنولوجية، أو نشر المنشآت على مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية وإحاطتها بالسرية وبدل جهود ضخمة لتوقيع الاتفاقيات والحصول على المواد اللازمة لتشغيل البرنامج النووي من روسيا والصين وكوريا الشمالية، كما نجحت إلى حد كبير في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والتخفيف من حدة الانتقادات التي وجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضدها.

خلاصة:

نخلص في الأخير إلى أن الاهتمام بالطاقة النووية في عهد الشاه يشكل جزءا محوريا من رؤيته لتعزيز قدرات إيران الشاملة وتمكينها من القيام بدور رئيسي ومحوري في منطقة الشرق الأوسط، وأن الشاه هو من وضع حجر الأساس للبرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال إقامة البنية التحتية وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن وتوفير العنصر البشري وتدريبه من خلال إبرام الشاه للعديد من العقود لضمان ذلك، وكان ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتجسد في برنامج "الذرة من أجل السلام" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" عام 1953م حيث يهدف إلى إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم من خلال نقل التكنولوجيا النووية السلمية، وقد استحوذ البرنامج النووي على اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة فقد مر بعدد من المراحل التي تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفكيره سواء كان ذلك في العهد الإمبراطوري أو بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري عام 1979م، حيث تميزت بعض المراحل بالتراجع وعدم اللامبالاة حيث عانى البرنامج النووي الإيراني من تعليق خلال الخمس سنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية نتيجة عوامل داخلية وخارجية منها السياسية والإيديولوجية والاقتصادية في حين تميزت بعض المراحل بالاهتمام الكثيف والمتزايد في المجال النووي ويتجسد ذلك من خلال تأهيل الكادر البشري وتطوير البنية التحتية ونشر المنشآت على مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية وإحاطتها بالسرية وبذل الجهود الضخمة لتوقيع الاتفاقيات والحصول على المواد اللازمة لتشغيل البرنامج النووي.

الفصـــــــــــــــــل الثـــــاني

دوافع امتلاك إيران للطاقة النووية

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر البرنامج النووي الإيراني واحدا من أهم المواضيع الساخنة التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة، وما يزال هذا البرنامج يثير جدلا حادا حول طبيعة الدوافع التي تحركه سواء في العهد الإمبراطوري أو في العهد الثوري، إذ كانت هناك على الدوام شكوك لدى الأطراف المعنية بأن هناك دوافع سرية تحرك هذا البرنامج بصورة تتجاوز ما هو معلن في الخطاب الرسمي للقيادة الإيرانية بحيث ظلت هناك دائما مخاوف من وجود أنشطة سرية تسعى إيران من خلالها لامتلاك السلاح النووي، رغم تأكيدات إيران على أن برنامجها النووي يقتصر على الجوانب المدنية للطاقة النووية وأن تخصيبها لليورانيوم هو لأغراض السلمية وليس للاستخدام العسكري، وتستند على استدلالات دينية لتحريم السلاح النووي وعدم حاجتها لذلك.

تختلف أهداف الدول ودوافعها للحصول على قدرات نووية فالبنسبة لإيران تتحرك سياستها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن والآخر غير معلن، فامتلاك القدرة النووية حلم يراود الإيرانيين مند عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" الذي أرسى قواعد هذا البرنامج واعتبره أحد وسائل تحقيق الحضارة العظمى، وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، استمرت القيادة الإيرانية بالسير اتجاه تحقيق هذا الحلم بشتى السبل وذلك راجع إلى المعتقدات الفكرية والدينية للنظام السياسي الإيراني الذي يسعى إلى تعزيز مكانة إيران وتاريخها في المنطقة إلى جانب تعزيز قوتها الإستراتيجية من جهة، وذلك راجع إلى الاعتبارات الخاصة بإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية الفارسية باعتبارها راسخة في الشعور القومي الإيراني.

المبحث الأول: الدوافع السياسية والإيديولوجية

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي الإيراني إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعترافات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العداء الأمريكي لإيران، ويرجع السبب في تباين مواقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني هو سقوط نظام الشاه الذي كان حليفا للغرب ونجاح الثورة حيث تحولت إيران إلى جمهورية إسلامية كما تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، حيث استغلت إيران السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام صدام حسين في العراق ونظام طالبان في أفغانستان وإدراك النظام بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية مما يعطيها المزيد من الثقل والتأثير الفكري والإيديولوجي، ويسهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية لها تشبعات وامتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية وبتتبع سياسة إيران الخارجية نلحظ تعدد دوائر اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني سابقا، بحيث امتدت إلى إفريقيا وآسيا الوسطى وتمددها إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط والدخول على خط الشؤون الداخلية في محيطها العربي مستغلة نفوذها وتأثيرها الديني على الشيعة في العالم.[1]

للبرنامج النووي الإيراني دوافع سياسية تنقسم إلى مستويين:

أ- المستوى الداخلي: ترتبط دوافع البرنامج النووي الإيراني بمبررات الوحدة الوطنية باعتبارها الأساس المتين الذي يلتف من خلاله الإيرانيون والبنية الأساسية للنظام السياسي في إيران.

ب- المستوى الخارجي: فإنه لا يمكن فهم الطموحات النووية الإيرانية المعقدة بمعزل عن السياسة الخارجية الإيرانية، وعليه من الضروري النظر إلى هذا البرنامج في ضوء محددات سياسة إيران الخارجية، والتوازنات الجديدة في إقليم الشرق الأوسط، فالسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه لم تخف أطماعها الإقليمية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في إقليم الشرق الأوسط والخليج العربي خصوصا، إذ أصبح الخليج العربي يكتسب أهمية فائقة في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية ولاسيما بعد التغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية وتفكك الإتحاد السوفياتي، مما أدى إلى تحديد الطموحات الإيرانية بممارسة دور إقليمي فاعل في المنطقة.[2]

1/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2/ عمار حميد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

تتحرك السياسة النووية الإيراني في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن والبعض الآخر منها غير معلن، إلا أن المسؤولين الإيرانيين يشددون دوما على أن برنامج بلادهم يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالرغم من أن بعض القادة الإيرانيون أطلقوا في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي.[1]

يرى الكثير من المحللين المهتمين بالسياسة الإيرانية أن إيران لا تسعى إلى امتلاك التكنولوجيا النووية فقط لحاجتها إليها مستقبلا، بل لإشباع شعور قومي بالتفوق، فإيران تنظر إلى نفسها على أنها دولة ذات جذور فارسية عميقة، وأنها كانت في يوم من الأيام قوة عظمى وذات مكانة عظيمة، وهي من دون شك تطمح إلى أن تحتل مثل هذه المكانة مرة أخرى في المنطقة إن لم يكن في العالم أجمع[2]، وطالما عملت لتكون كذلك منذ عهد الحكام الصفويين مرورا بالشاه وانتهاء بالثورة الإيرانية التي عززت هذا الشعور لدى جميع فئات الشعب الإيراني، إضافة إلى ما تملكه من الموروث الثقافي والعمق التاريخي فضلا عن الثراء الديموغرافي الذي يقدر بنحو سبعين مليون نسمة ووفرة الموارد والطاقة لابد أن يجعلها في مصاف الدول الكبرى المتقدمة.[3]

والحقيقة أن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل لسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الإتحاد السوفياتي، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام يستوعب الطاقات الخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، لذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.[4]

1/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2/ جون سيمبسون، **القدرات النووية الإرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية**، بحث منشور ضمن كتاب "البرنامج النووي الإيراني والوقائع والتداعيات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 01، أبو ضبي، 2007م.

3/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

4/ المرجع نفسه، ص ص 135- 136.

يستطيع المراقب لسياسة إيران ملاحظة تطلعها للعب دور شرطي الخليج الذي لعبته في زمن الشاه لحساب المصالح الغربية، لكن لحسابها الخاص هذه المرة مستفيدة من الخلل في توازن القوى الإقليمية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانهيار الدولة العراقية.

بحسب بعض المراقبين لسياسة إيران فإن سلوك إيران اتجاه منظمة الخليج العربي يرتكز على دوافع الرغبة في السيطرة والهيمنة والتوسع على حساب دول الخليج، إلا أن الوجود الأمريكي الحالي في الخليج شكل عائقا أمام تطلعاتها ومع ذلك فإن إيران تسعى إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط، ويعتبر الاحتكاك المستمر بين العراق وإيران أحد الدوافع المهمة لمحاولة امتلاك إيران السلاح النووي كقوة رادعة في المنطقة.[1]

ويبدو أن إيران على قناعة تامة بأن المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها الغرب لها إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، لذلك فإن امتلاكها للأسلحة النووية وهي الدولة التي تطل على الخليج العربي يجعلها قادرة على التحكم بإمدادات النفط العالمية التي تأتي من الخليج العربي وسيضاعف من وجودها كقوة عسكرية إقليمية كبرى بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وثقافية ودينية في منطقة الشرق الأوسط، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام الحلم الإيراني بتصدير الثورة بحيث تكون إيران قادرة على التدخل في شؤون المنطقة دون أن يتجرأ أحد على التدخل في شؤونها الداخلية، وإن الفرصة التي تمنحها الظروف الدولية الراهنة مواتية لإيران لتحقيق هذا الحلم قد لا تعود في المستقبل أبدا إذ هي أضاعتها، ولهذا فإنها تبدو مصممة إلى أبعد الحدود على المضي قدما في تطوير برنامجها النووي بما يمكنها من تخصيب اليورانيوم، وهي الخطوة الأهم في طريق الوصول إلى تصنيع الأسلحة النووية[2]، خاصة وأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على محاور التوازنات في المنطقة وسيؤكد ظاهرة عدم امتلاك الغرب وحدهم لهذا السلاح من بين المجتمعات البشرية في العالم وإنهم باتوا مهددين بمخاطر نووية لا خطر نووي واحد باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية.

1/ المرجع نفسه، ص 137.

2/ مازن أبو بكر عبد الله باحميد، "قراءة في تداعيات الملف النووي الإيراني"، **مجلة البيان**، العدد04، 2006م، على الموقع:
http://www.albanah.net/index.aspx?Function=AuThor&id=1197&/ang
تاريخ الاطلاع: 2019/04/04 على الساعة 21:18

في هذا السياق قال نائب الرئيس الإيراني أية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992: "طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار".[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن وصول إيران إلى امتلاك السلاح النووي سوف يفرض على دول المنطقة خاصة دول الخليج خيار التهدئة مع طهران وسيجعل الأخيرة قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينهما وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الإماراتية، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني –الإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيساهم في زيادة قدرتها على فرض أجندتها الإقليمية في المنطقة وهي لن تكون بالضرورة متوافقة مع المصالح العربية بشكل عام ومصالح الدول الخليجية بشكل خاص وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استنادا إلى تفوقها في القوة العسكرية والقوة النووية في المستقبل.[2]

والحقيقة أن المواقف الخليجية من البرنامج النووي الإيراني لم تعد خافية، بل أصبحت فوق السطح بالفعل وهو ما دعا إلى عقد مؤتمر المنامة في شهر سبتمبر 2006م طالب فيه المؤتمرين بضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية كفعل مضاد للبرنامج النووي الإيراني، فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورا جديدا وانعكاساته كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية–الخليجية والعلاقات العربية–الإيرانية على نحو أوسع ودول الخليج والعالم العربي عموما تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية والعجز عن تغيير الواقع تضاعف الأخطار في احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط.

في ضوء هذه الحقائق يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية من وجهة نظر دول الخليج عاملا سلبيا إضافيا وتطورا ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد.[3]

ضف إلى كل هذا فشل السياسة الخارجية الإيرانية التي نادرا ما كانت قادرة على تكوين تحالفات إستراتيجية مع جيرانها، أو علاقات حوار تقوم على التعاون المشترك طويل المدى، فهي في عهد الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة، لكن هذه التحالفات كانت لأغراض الحرب الباردة آنذاك، ونجم عن انتصار الثورة

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2/ سمير زكي البسيوني، "كيف تتعامل العرب مع إيران النووية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 71، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2006م، ص 26.

3/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

الإسلامية عزلة نسبية لها من المجتمع الدولي، كما أسهمت نشوب الحرب العراقية الإيرانية في إفساد علاقاتها مع الدول العربية وهو ما رسخ قناعة لدى النظام الحاكم في إيران أن السلاح النووي يعزز تأثيرها في القضايا الخارجية ويفتت تحالفات خصومها.[1]

كما أسهم العامل العرقي والإثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية حيث تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها مماثلة دوما في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن وتكشف عن ذلك تصريحات القيادة الإيرانية المناهضة للدول الكبرى، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واستمرارها بكيل الاتهامات، واتهام الغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة، وترتب على هذه المعتقدات الإيرانية قيام إيران بالعمل على تعزيز مكانتها وتاريخيها في المنطقة إلى جانب تعزيز قوتها الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل بامتلاك ثلاث قوى إقليمية للسلاح النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان، كما أسهم العامل الديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة، فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكه، باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية، كل هذه الاعتبارات تستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجه، وكذلك في علاقاتها الخارجية.[2]

المبحث الثاني: الدوافع العسكرية والأمنية

يعتبر الأمن أهم دوافع سعي الدول لتطوير قدراتها العسكرية وذلك لأنه يحقق الهدف الأهم لها للمحافظة على البقاء وحماية مصالحها من التهديدات المتوقعة أو المحتملة ولذلك تسعى إيران إلى تطوير إستراتيجية للأمن القومي وتعد الخيار النووي إحدى مقوماتها الأساسية في الدفاع عن سيادتها العليا، فضلا عن وسائل التسلح التقليدية الأخرى، وفي سبيل ذلك فإن إيران سوف تسعى إلى اكتساب الأسلحة النووية من أجل تنفيذ سياسات ردعية تحد من إمكانية الخصم على تفيد تهديداته.

1/ علي مستشاري، "إيران والشرك النووي"، **مختارات إيرانية**، العدد 39، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر 2003، ص 52.

2/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" " إن الوضع الإستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلب أن تكون لنا إمكانيات عسكرية قوية، ولن نطلب الأمن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وإمكانياتنا العسكرية".[1]

لقد عززت الحرب العراقية الإيرانية واكتواء إيران بنيران الأسلحة الكيميائية دون رد فعل دولي حاسم وذلك في ظل بيئة دولية لا تعرف سوى مفهوم القوة من دوافع إيران في الاستعداد لأي حروب قادمة أو مفاجآت تكنولوجية جديدة وإدراكها أهمية امتلاك سلاح نووي في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء امتلاك إسرائيل وباكستان والهند له، ومع تصعيد التهديدات الإسرائيلية لإيران إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها اتجاه دول الخليج والتي عقدت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991م، الأمر الذي ترتب عليه إحاطة القوات الأمريكية لإيران من اتجاهات عدة، فهناك الوجود العسكري الأمريكي في العراق غربا وأفغانستان شرقا والوجود البحري والقواعد العسكرية في الخليج جنوبا والقواعد العسكرية في جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا، إضافة إلى التمدد الأمريكي في منطقة وسط آسيا والقوقاز، وكذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مد حلف الناتو إلى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين ناهيك عن تصاعد التهديدات الإسرائيلية لإيران وتصاعد العداء بين الدولتين وتخوف إيران من ضربة عسكرية إسرائيلية وأمريكية لأهداف حيوية في إيران.[2]

وقد دفعت كل التهديدات الأمنية المشار إليها إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن امتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر اندلاع الحرب ويعطل العدوان والاندفاع الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة ويعزز من قدرة إيران العسكرية في مواجهة أي عدوان محتمل.[3]

لذلك فلاشك أن أهمية امتلاك القدرة النووية تبدو واضحة في ظل بيئة لا تخلو من المخاطر، ولا تعرف سوى القوة بشكل عام، حيث تجد إيران نفسها محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية، كباكستان من الشرق وإسرائيل من الغرب وروسيا من الشمال، هذا فضلا عن القوات الأمريكية التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم وخصوصا في الخليج العربي جنوبا.

لذلك ترى إيران أنه لا بد من امتلاك مصادر القوة العسكرية ضمن الاستعداد لأي حرب أو حروب في إطار الاعتماد على الذات وذلك من خلال امتلاك أسرار الصناعات النووية، لاسيما أن ذلك لا يتعارض مع معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[4]

1/ عمار حميد ياسين، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 19، القاهرة، 2011، ص ص 91-92.

2/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

3/ علي الغالب، **قدرات إيران العسكرية التقليدية**، دراسة خاصة لموسوعة الرشيد، العراق، 2010، ص 33.

4/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

كما ألقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق واحتلالها عامي 2001 و2003م بثقلها على الخيارات العسكرية والأمنية الإيرانية بفضل المتغيرات الإقليمية والدراماتيكية التي أحدثتها في المنطقة والتي تتعارض مع المصالح والأولويات الإيرانية، حيث مثل الحشد العسكري الأمريكي المطوق لإيران تهديدا مباشرا للأمن القومي الإيراني ولمصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا خصوصا تلك التي تطل على بحر قزوين، ورغم أن سقوط نظامي "صدام حسين" في العراق و"طالبان" في أفغانستان يصب في مصلحة إيران المباشرة إلا أن هذا المتغير لا يبرر القبول بالمخاطر الجيوستراتيجية (Geostrategic) ، خاصة أن هذه التطورات جاءت في وقت يتعرض فيه النظام الإيراني لضغوط وتحديات داخلية كبيرة، فهناك حالة من عدم الرضا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ملفات حقوق الإنسان والمرأة والبطالة وانتشار الفساد التي تشكل هاجسا للنظام الإيراني، فضلا عن مطالبة الشعوب الغير فارسية (الأحوازيين، الأكراد، البلوش، أذربجان الجنوبية، تركمن صحراء، البختياريين) بحقوقها الكاملة[1]، واشتداد المعرضة الإيرانية التي تطالب باعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واستبدال التهديد الأمريكي بشن حرب على إيران بفرص جديدة للتعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين، إضافة إلى المطالبة بالإصلاح الداخلي وإطلاق الحريات العامة والتحرر من القيود التي فرضها رجال الدين المحافظون وأتباعهم[2].

ومع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي وانعدام الاطمئنان الإستراتيجي، قررت إيران مواصلة سياستها التي تتعارض بوضوح مع الانتشار الأمريكي في المنطقة ومع المصالح الأمريكية في الدول المحيطة بها، وكان من الطبيعي أن يشكل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث جعلت إيران من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة انطلاقا من قناعاتها بأن ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية الإيرانية، وهو كفيل بشد انتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجية وتخفيف الاحتقان حول المطالب الداخلية خاصة مع تصاعد الاتهامات الأمريكية لإيران حول التدخل في العراق وإيواء عناصر من تنظيم القاعدة ودعم الميليشيات العراقية الموالية لها والعمل على بناء سلاح نووي.[3]

يبدو أن هناك قناعة لدى إيران بأن امتلاكها التكنولوجيا النووية وحده القادر على إعطائها قوة الردع اللازمة، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل والظروف وراء سعي إيران لامتلاك السلاح النووي أبرزه:

1- تعتقد إيران أن دورها التاريخي في آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى الذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي وضرورة لعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول (النادي النووي) خصوصا بعدما دخلته باكستان.

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

2/ نزار عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص 244.

3/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 140.

2- ترى إيران ضرورة الاستفادة من الدروس التي استقتها من حربها مع العراق في الثمانينات من القرن العشرين والقصور الذي كانت تشعر به في الرد على الهجمات العراقية بالسلاح الكيماوي والصواريخ ضدها، حيث تعتبر إيران أن هذه الحرب شكلت تحديا إستراتيجيا وتاريخيا لها، لذلك ترى إيران بأنه لو تعرضت لحرب مستقبلية بحجم حربها مع العراق فإن ذلك سيشكل تهديدا إستراتيجيا لها، وهذا التهديد لا يمكن استيعابه أو ردعه إلا بامتلاك قوة حاسمة كالسلاح النووي.[1]

3- ضرورة الاستفادة من درس احتلال العراق الذي كان مصنفا من بين دول (محور الشر) حيث أن هناك فرضية تقول أنه لو امتلك العراق السلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على احتلاله، وتضيف الفرضية أن البرهان على ذلك نجده في كوريا الشمالية التي صنف في "محور الشر" أيضا ولم تهاجمها الولايات المتحدة بسبب السلاح النووي، وترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج وجنوبي غرب آسيا واستعادة أمجاد الماضي من خلال بناء إمبراطورية حديثة على أنقاض الإمبراطورية الفارسية القديمة.[2]

4- ترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي سيشكل ردعا ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بضرب منشآتها النووية ومحاولات بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام الإيراني، خاصة وأن إيران باتت تدرك تماما بأنها الهدف القادم للولايات المتحدة بعد احتلال العراق وقبله أفغانستان في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تأسست على خلفية أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، ليس من خلال عدها إحدى الدول المارقة فحسب وإنما أيضا من وضعها الجيوستراتيجي الحالي في بيئتها الإقليمية حيث أصبحت بين فكي كماشة تحكم قبضتها القوات الأمريكية الكثيفة الانتشار والتسلح في كل من العراق وأفغانستان بعد احتلالهما، فضلا عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في قطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وفي مياه الخليج وكذلك في القواعد الأمريكية الموجودة في عدد من آسيا الوسطى، ومن هنا فقد بدا واضحا أن استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران أصبح خيارا غير مستبعد الوقوع، خاصة في ضوء ما يسمى بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يركز على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وإنهاء تسلط الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة، وإيجاد بدائل عن هذه الأنظمة تكون موالية لسياسات الأمريكية.[3]

5- شعور إيران بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي وحصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة، فضلا عن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة التي قللت من إمكانية قيام إيران بممارسة ضغوط سياسية أو عسكرية عليها.[4]

1/ نزار عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 400-401.

2/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3/ المرجع نفسه، ص 141.

4/ رياض الراوي،مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

6- بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تيارا متشددا داخل إيران يطالب الحكومة الإيرانية بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وإيقاف تعاونها مع الوكالة الدولية، وأن تطور سلاحا نوويا في أسرع وقت ممكن وذلك استنادا إلى عدد من المتغيرات الدولية أهمها: الموقف العدائي الذي يتبناه المجتمع الدولي إزاء إيران والبيئة الإقليمية المضطربة التي تعيش فيها إيران، ولما يوفره هذا السلاح من رادع مثالي في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي زادت بعد احتلال العراق، ومن شأن هذا السلاح أن يساعد إيران في الحفاظ على سلامة أراضيها وصيانة أمنها ودعم مكانتها الإقليمية والدولية.[1]

ومن أجل مجابهة أي تهديدات محتملة في المستقبل قامت سياسة إيران الأمنية على محورين رئيسيين، أولهما امتلاك القوة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، أما المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الإستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، فهي إذا أرادت أن تلعب دورا في منطقة بها لاعبون نوويون، فالأمر يتطلب منها امتلاك السلاح النووي، إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية.[2]

المبحث الثالث: الدوافع الاقتصادية

لا شك أن تدعيم الاقتصاد الوطني الإيراني مسألة على درجة كبيرة من الأهمية وهي ذات بعد إستراتيجي تفرضها مواطن الضعف في هذا الاقتصاد، حيث نجد أنه ذو طبيعة ريعية وهو يعتمد على النفط والغاز والذي يقدم مابين 80%-85% عن مجموع الصادرات الإيرانية ويساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحتل إيران المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياطي الغاز والمرتبة الثالثة من احتياطي النفط.[3]

ثم إن المشكلة الحقيقية تكمن في حقيقة أن وجود النفط والغاز لن يستمرا لمدة طويلة لأنهما من أنواع الطاقة غير المتجددة، وهذا يعني ضرورة التفكير في توفير موارد بديلة، كإقامة محطات كهربائية نووية ستكون بمثابة الضمانة الوحيدة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة، حيث يساعد ذلك على أن اليورانيوم متوفر في وسط إيران مما يجعل الطاقة النووية أقل كلفة من غيرها.[4]

وقد صرح وزير الخارجية الإيراني السابق "كمال خرازي" في 5 أكتوبر 1998 "نحن بحاجة إلى تنوع مصادر طاقتنا فخلال العقود القادمة ستنفذ احتياطاتنا من النفط والغاز ولذلك لابد من الوصول إلى المصادر البديلة الأخرى للطاقة، فضلا عن منافعها الأخرى في ميادين الطب والزراعة والصناعة، وإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مختلفة

1/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني "أفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد"**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3/ د. عطا محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

4/ عبد الوهاب لوصيف، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013/2012)، ص 75.

عن إيران فهي تملك إمدادات طاقة واسعة ولكنها تملك في الوقت نفسه منشآت الطاقة النووية، وعليه فليس هناك خطأ في سعيها للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي في 1968.[1]

تنبه إيران إلى أن الغرض من برنامجها هو في إطار الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء، حيث أخذت الطاقة النووية مكانتها كأحد المصادر الرئيسة للطاقة الكهربائية، كما تستخدم الطاقة النووية في مجال الطب أين ظهرت استخدامات عديدة للمواد المشعة في أغراض التشخيص والعلاج الإشعاعي للإنسان لما لها من مقدرة فائقة للتعرف على طبيعة الأمراض، كما تستخدم في المجال الزراعي لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية من خلال تعريض الحشرات إلى جرعات إشعاعية باستخدام مصادر أشعة "غاما".[2]

يرتكز المسؤولون الإيرانيون في تبريرهم لدوافع برنامج بلادهم على الأبعاد الاقتصادية له، حيث تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن البرنامج يرمي إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران في المستقبل.

تشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من النسب الحالية لتوفير ثروتها القومية من النفط والغاز وتوجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية لاسيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصدرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي وما تسببه لها من خسائر اقتصادية[3] وعليه تسعى إيران للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية وتستعمل برنامجها النووي كورقة مساومة للإفراج عن أموالها المجمدة في المصارف الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية والمقدرة ب 16 مليار دولار.[4]

فضلا عن ذلك يشدد بعض المحللين السياسيين الإيرانيين على أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدرا كبيرا من ثرواتها القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء المفاعلات النووية بهدف توفير الطاقة الكهربائية وأنه من الواجب على الحكومات الإيرانية المتعاقبة استكمال البنية التحتية النووية لتوليد الطاقة الكهربائية النووية.

1/ عمار حميد ياسين، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 19، القاهرة، 2011، ص 88.

2/ إبراهيم إسماعيل كافيا، **الملف النووي الإيراني في المنطقة واقع وأبعاد**، على الرابط:

http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=379

تاريخ الاطلاع: 2019/04/05، الساعة 03:53.

3/ عمار حميد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 90.

4/ محمد أحمد صافينار، "ثروات بحر قزوين...تنافس دولي في وسط آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، القاهرة، جانفي 2005، ص 180.

مع ذلك يرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 19-20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، لذلك يخلص التيار الأوسع من الساسة والباحثين والإعلاميين في الغرب إلى أن هناك دوافع عسكرية سرية وراء البرنامج النووي الإيراني.[1]

يقدم ما سبق تفسيرا أكثر تكاملا لدوافع السلوك النووي الإيراني طيلة العقود الماضية، إذ لم تكن هناك جدوى اقتصادية حقيقية للنفقات الهائلة التي أهدرتها إيران في المجال النووي إذا كانت هذه المسألة تندرج في المجال السلمي، في حين أن المسألة تصبح مفهومة ومبررة بدرجة أكبر إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو امتلاك قدرة كامنة لإنتاج السلاح النووي.[2]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعترض على البرنامج النووي الإيراني بحجة أن إيران لديها احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي اللذين يمكن الاعتماد عليهما في الحصول على الطاقة الكهربائية إن كانت فعلا هي الهدف الرئيسي لبرنامجها النووي، بيد أن إيران ترى في هذه الحجة غير واقعية معللة تصورها هذا على أساس أن هناك العديد من الدول الغنية بالموارد الهيدروكاربونية مثل (النفط والغاز) ومنها بريطانيا وروسيا (وكلاهما منتج للنفط) تعتمدان على الطاقة النووية لتلبية جزء مهم من حاجتهما في مجال الطاقة، بينما نجد أن فرنسا واليابان والعديد من الدول التي لا تمتلك مثل هذه الاحتياطات لم تتخل عن الطاقة النووية لتعتمد على النفط والغاز اللذين يمكن استيرادهما بالرغم من قدرتها على تحمل ذلك.

وفقا للمصادر الغربية فإن إيران تمتلك احتياطيا مثبتا من النفط الخام مقداره 68.92 مليار برميل (حسب تخمينات العام 1954) وهذا الرقم يشكل 3.9% من الاحتياطي النفطي العالمي، ويمكن أن يستمر هذا الاحتياطي نحو 72 سنة قادمة، بينما تشير المصادر نفسها إلى أن الاحتياطي الإيراني من مادة الغاز يصل إلى نحو 73تريليون متر مكعب[3]، وكانت إيران قد أعلنت في أكثر من مناسبة عن أرقام أخرى بكثير مما تقدم، أما المسؤولين الإيرانيين

1/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني "أفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

2/ المرجع نفسه، ص 24.

3/ أعلنت إيران في أواخر عام 2002م أن احتياطها المثبت من الغاز الطبيعي يبلغ نحو 270 تريليون متر مكعب، أنظر:

CountryAnalysisBrife,Report,April2003.www.eia.dov.gov,Iran

فيشككون بالأرقام الغربية التي تتحدث عن العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي الإيراني ويرون أنه سيدوم لمدة 37سنة قادمة[1]، وهذا الرقم يتناقض مع التقديرات الغربية التي حددت ذلك بنحو 72 سنة وما أعلنه الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني" أمام البرلمان الإيراني في الأول من جوان 1996م من أن احتياطي بلاده يتجاوز 93 مليار برميل وأنه لن ينضب قبل 150 سنة، مما يتطلب من إيران أن تبحث عن مصادر بديلة للطاقة منها الطاقة النووية.[2]

المبحث الرابع: الجدل الداخلي حول البرنامج النووي الإيراني.

اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة سنة 1979م موقفا سلبيا اتجاه البرنامج النووي، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، حيث أصدر فتوى دينية تحظر تطوير وحيازة واستخدام الأسلحة النووية على إثرها تم تعليق البرنامج النووي الإيراني، وشهدت فترة مابين (1979-1983) توقفا تاما للبرنامج النووي وذلك راجع أيضا إلى رفض الدول الغربية للتعاون مع إيران في المجال النووي، إلى أن جاءت الحرب العراقية الإيرانية ليتولى سلاح الجو قصف المنشآت النووية في "بوشهر" 6 مرات منذ مارس 1984 إلى 1985، ومرتين في نوفمبر 1987، وهو ما دفع الخميني إلى المطالبة باستئناف العمل على تطوير البرنامج النووي الإيراني.[3]

استطاع الخميني الحفاظ على نوع من التجانس داخل القيادة الإيرانية، لكن بعد وفاته عام 1989م ظهرت انشقاقات بين النخب السياسية في إيران وظهر نوع من الجدل المحلي حول البرنامج النووي الإيراني وهذا الجدل ضيق الخناق على الإجماع الوطني لتوصل إلى تسوية حيث مازالت هناك مجموعة واسعة من الأفكار المتباينة، ورغم ذلك فقد اتسم المشهد الإيراني الداخلي حول قضية الملف النووي باتجاه المحافظين والإصلاحيين نحو مزيد من التقارب في المواقف على أحقية إيران في امتلاك السلاح النووي، واجتمعت الآراء والتوجهات السياسية المحافظة والإصلاحية على أهمية السلاح النووي في تحقيق الأمن القومي الإيراني.[4]

وتظهر استطلاعات الرأي أن نحو 60% من الإيرانيين يؤيدون حصول إيران على التكنولوجيا النووية باعتباره حق يعكس المنزلة العلمية المتطورة لإيران ويساهم في تحقيقها.

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

3/ عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، جويلية 2011، ص ص 27-28.

4/ آمنة عيساوة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2010/2009)، ص 67.

أولا: دور الإصلاحيين في السياسة النووية الإيرانية

يؤيد الإصلاحيون بشكل عام البرنامج النووي لكن دون أن يؤدي سعيهم ورائها إلى إبعاد إيران عن المجتمع الدولي[1]، ويضم التيار الإصلاحي فرق من صناع القرار ومن بينهم هاشمي رافسنجاني (1989-1997) حيث يؤكد رافسنجاني على ضرورة المضي قدما في المشروع النووي دون خوف من التهديدات الأمريكية، ويعبر موقفه عن أمرين: الأول أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية والثاني أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية تستخدمها في الأغراض السلمية وعلى رأسها توليد الطاقة الكهربائية.

ويعتقد رافسنجاني أن إيران قد أثبتت حسن نيتها فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية، وأن على أوروبا وأمريكا إدراك أن مواجهة إيران في هذا المجال طريق وعر محفوف بالمخاطر ومليء بالألغام لأن التهديد لن يؤثر في الموقف الإيراني.[2]

لقد وعد رافسنجاني بإبلاء المزيد من الاهتمام بالعمل الدبلوماسي في القضية النووية، حيث تبنى العولمة بحماس كبير وتعهد بتفاعل إيجابي وبناء مع المجتمع الدولي وتحديد العلاقات والروابط مع بقية العالم من أجل معالجة نقاط ضعف البلد في الساحة الدولية وتسريع عملية الاستثمار الأجنبي في إيران[3]، وبعد انتخابه لعهدة رئاسية ثانية 1993-1997 أكد توجهه إلى الانفتاح على الغرب، وتحديدا مع الدول الأوروبية التي كانت حليفة لإيران في السابق، خاصة فرنسا وألمانيا حيث طلب رافسنجاني إعادة تنفيذ عقود الشركات الفرنسية والألمانية ولكن بعد مفاوضات مطولة قررت فرنسا وألمانيا تجميد تعاونها النووي لأجل غير مسمى.[4]

وفي 23 من ماي عام 1997م وصل محمد خاتمي إلى الحكم داخل التيار الإصلاحي بعد أن حصل على 69% من مجموع أصوات الناخبين، وقد طالب هذا التيار بضرورة التركيز على الأمن القومي الإيراني على ضوء التغيرات الجديدة بالمنطقة وخاصة تنامي التعاون العسكري الإسرائيلي- التركي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

1/ شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 65.
2/ عبد المؤمن محمد سعيد، **التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين**، شبكة إسلام أونلاين، عمان، 2005، ص ص 1-3.
3/ شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص 63.
4/ حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 202.
5/ المرجع نفسه، ص 114.

يؤكد خاتمي على أحقية إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية طبقا لما تقتضيه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما يؤكد أن البرنامج النووي الإيراني سلمي وليس له أغراض عسكرية[1]، كما عقدت حكومته سياسة تصالحية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ونجد ذلك فيما يتعلق بإجراء مفاوضات مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) حول الملف النووي على أساس أن هذه المفاوضات كانت السبيل الوحيد للحيلولة دون فرض عقوبات أو عزلة دولية على إيران وكان للموقف الأمريكي المتشدد اتجاه إيران دورا في تشبثها بالملف النووي خاصة في إدارة بوش التي وصفت إيران بإحدى دول محور الشر.[2]

كان وصول خاتمي إلى السلطة عهدا جديدا تميز بانفتاح أكثر في العلاقات الإيرانية مع الخارج، ساعد على ذلك ما يمثله نشاطه السياسي من حيوية معتمدا على مكانته العلمية والثقافية، فمنذ 1997 حاول أن يبدأ في توطيد علاقة إيران مع العرب، ووعد بحل موضوع الجزر العربية عن طريق الحوار.[3]

وقد نجح خاتمي في التوجه شرقا بسرعة مذهلة عندما توصل إلى صفقة الأسلحة الصينية في منتصف عام 1998م والتي تمثلت في حصول إيران على 14 طائرة عسكرية من طراز (Y-7) وعشرة زوارق دورية سريعة من طراز (هودنج 19) إضافة إلى نقل الخبرة الصينية المتعلقة بتصنيع الصواريخ قصيرة المدى، وتطوير صواريخها (عقاب) ومساهمة الخبراء الصينيين في إنتاج صواريخ (سيلك وورم) من طراز (سي 180) علاوة على مساهمتهم في توفير المنظومات التقنية والحواسب الإلكترونية الخاصة بتلك الأنظمة الصاروخية الإيرانية، أيضا ساهم الخبراء الصينيون في تطوير الصواريخ البالستية مثل (سكود-93)، وقد أدى ذلك التعاون الواسع النطاق بين بكين وطهران إلى حدوث قلق عميق داخل أروقة البيت الأبيض والبنتاغون.[4]

كما قام محمد خاتمي في 12 مارس 2001م بزيارة رسمية إلى روسيا كانت الأولى التي يقوم بها زعيم إيران بعد 40 عاما، كان هدفها المعلن تعزيز التعاون بين البلدين أما الهدف الغير معلن فكان يتمثل في محاولة التوصل إلى مزايا إستراتيجية تحد من الضغوط الغربية على النظام الإيراني.[5]

1/ محمد عباس ناجي، **أزمة الملف النووي من منظور الداخل**، من الموقع:
http://www.khmaq.gov.sa/detail.asp?innewsitemid=241777
تاريخ الاطلاع 2019/04/06، الساعة 20:25.

2/ فوزي صلوخ، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية**، دار المنهل اللبناني، 2006، ص 67.

3/ محمد حسن العيدروس، **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**،(**1997-2000**)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 336.

4/ حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

5/ نفس المرجع، ص 167.

ثانيا: دور المحافظين في السياسة النووية الإيرانية

يضم تيار المحافظين المتشددين المرشد الأعلى علي الخميني، والرئيس محمود أحمدي نجاد، الذي منذ رئاسته للحكم في 2005 دعا إلى العودة إلى الأيام الأولى من عمر الثورة الإسلامية الإيرانية، بتشديده على المبادئ الأساسية لتلك الثورة عدالة اجتماعية والاستقلال وتصدير الثورة، وتدعم هذه الإدارة مجموعة عسكرية وأمنية قوية، أبرزها فرق المتطوعين المسلحين الباسيج، الحرس الثوري الإيراني، كما يدعمها بعض رجال الدين المحافظين، ويجمع تيار المحافظين على الحاجة لامتلاك خيار الأسلحة النووية، والسعي لأن تلعب إيران دورا إقليميا أكبر واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية عقبة في تحقيق هذا الهدف، نظرا للموقع الجيوسياسي لإيران والذي سيمنحها عددا من الأوراق الهامة (العائدات النفطية، إشرافها على الممرات البحرية كمضيق هرمز).[1]

يرى الخميني أن البرنامج النووي جاء تجسيدا لثوابت الثورة أي النضال من أجل الاستقلال وضرورة الاكتفاء، كما يشدد على أهمية العلم والتقدم التكنولوجي لمستقبل إيران معلنا في أي مناسبة تخطي التخلف العلمي في البلاد هو رأس الأولويات الإيرانية فهذا يسمح لها بالاكتفاء الذاتي وكذا الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

كما يشدد الخميني على أن أمريكا قلقة من كل ما قد يساعد الأمم الإقليمية في تحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد لإيران الغنية بالموارد أن تبقى بحاجة إليها إلى الأبد ولهذا السبب تعارض امتلاكنا للتكنولوجيا الحديثة وتعارض إحراز شبابنا أي تقدم في الميادين العلمية إنهم يريدون أن تبقى طهران معتمدة على النفط إلى الأبد، وإنهم يرمون إلى السيطرة على الأمم الأخرى بجبال غير مرئية.[2]

حذرت إيران من أنها ستقطع علاقاتها مع الوكالة الذرية في حال فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي وأنها ستواصل نشاطاتها النووية سرا في حال تعرضها لهجوم عسكري، وفي هذا الصدد أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية "آية الله علي خامئني" أن إيران مستعدة لنقل خبراتها من التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى وفي 26 أفريل 2006 حذر خامئني من أن إيران ستضرب كل المصالح الأمريكية في العالم إذا تعرضت لهجوم من جانب أمريكا.[3]

1/ شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2/ كريم سجدبور، "في فهم الإمام الخامني، رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية"، **مجلة السياسة الخارجية**، مركز كارنغي للشرق الأوسط، بيروت، 2008، ص 25.

3/ إصدارات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **الأزمة النووية الإيرانية**، الرابط:

http://www.akharalaalam.net/?type=babar&articled=55398

تاريخ الإطلاع: 2019/04/06 على الساعة 19:30.

كما يضم أيضا تيار المحافظين الرئيس أحمدي نجاد، ومنذ وصوله إلى سدة الحكم في 2005 ثم إعادة انتخابه في عام 2009م، أثار عداءه للغرب وتمادى في تهديده للمنطقة ففتح بذلك مجالا واسعا لأن تكون إيران مستهدفة من النظام العالمي الجديد وكان البرنامج النووي على رأس الذرائع التي يبني عليه الغرب أساليب حصاره لإيران.[1]

أعلن أحمدي نجاد في عام 2006 أن إيران سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم، مما أدى إلى وقف المحادثات مع بريطانيا، فرنسا وألمانيا التي بدأت في عهد خاتمي وتكمن الخطوة في عدة مستويات هي إنتاج المفاعل من الطاقة النووية، أجهزة الطرد المركزي، نسبة تخصيب اليورانيوم.

لا يمكن القول أن هناك إجماع كامل اتجاه خطاب أحمد نجاد العدواني في الساحة السياسية الأوسع لأنه أضعف موقف إيران في التفاوض بشأن المسألة النووية وهناك من ينتقدون أسلوب المغامرة الذي يتبعه خاصة منذ قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض عقوبات على إيران منذ 23 ديسمبر 2006.[2]

في الأخير يمكن القول أن الإجماع الواسع على القضية النووية يحجب اختلافات حقيقية ضمن النخبة حول مجمل السياسة الخارجية، فعلى الرغم من ضآلة الخلاف حول جعل إيران قوة أكثر أهمية عبر امتلاك القدرة النووية إن أمكن وحول الاستقلالية واتخاذ موقع مستقل في الشؤون الدولية تبقى هناك اختلافات حول طريقة السعي لبلوغ هذه الأهداف وحول ما إذا كان ينبغي على إيران أن تعدل أهدافها مقابل تحقيق بعض منها.

إن الانقسام الرئيس في السياسة الخارجية يقع بين الإصلاحيين الذين يسعون للتسوية مع الغرب من موقع القوة (رافسنجاني، خاتمي) والمحافظين الذين يرغبون في تحدي الغرب عبر تبني نهج الثورة الإسلامية (أحمدي نجاد)، أو إنه انقسام بين أولئك الذين يبدون استعدادا للتفكير في عقد صفقة كبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعديل سياستهم الإقليمية مقابل حصولهم على اعتراف دولي وضمانات أمنية وأولئك الذين يرفضون التسوية لصالح السعي للهيمنة الإقليمية ودعوى الاعتماد على الذات.[3]

مما سبق يتضح لنا أن طموح إيران النووي شكل قضية شعبية داخل إيران، ومصدرا لشرعية نظام الحكم الإيراني الذي يتعزز كلما تقدمت في هذا المجال لاسيما بعد أن أصبحت تمتلك دورة الوقود النووي كاملة، ولكن هذا الأمر لا يخلو من تباينات داخلية سواء في مراكز صنع القرار أو في وسائل الإعلام، رغم تمسك الجميع بحق الاستخدام النووي السلمي، وأن التباين الرئيسي ينصب بين فئات متشددة وفئات أكثر تشددا للبرنامج النووي (الإصلاحيين والمحافظين)

1/ **أزمة تخصيب الوقود النووي الإيراني**، من الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/AzmNawIran/seco4.doc_cvt.htm
تاريخ الاطلاع 2019/04/06، على الساعة 23:47

2/ مدحت أحمد، "رئاسة أحمدي نجاد المضطربة"، **مجلة ترجمان**، بيروت، جوان 2007، ص 38.

3/ شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

فثمة اتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين على الهدف رغم اختلاف الوسائل، وهذا الهدف تبلور بوضوح مع تيار المحافظين الجدد الذين يسعون إلى الهيمنة على السلطة باعتبار أحمدي نجاد تابعا للمرشد الأعلى وهم جميعا يرون أن الانشغال الأمريكي في العراق وارتفاع أسعار النفط يسمح لإيران من تحقيق أهدافها وخاصة البرنامج النووي.

كما أن تباينا آخر يمكن إضافته يتعلق في سبيل تخفيف التوترات والتهديدات الغربية من خلال إدارة جوار مع الغرب كما يرى الاصلاحيون، كما أن هناك بعض الأصوات الخافتة في إيران تشير إلى أن تركيز إيران على البرنامج النووي أدى إلى مشكلات اقتصادية على رأسها الفقر والبطالة في إيران، الأمر الذي يستدعي ترشيد نفقات البرنامج والوصول إلى حلول سلمية مع الغرب[1]، إلا أن إيران واجهت كافة الضغوط الداخلية الهادفة إلى خلق فرص جديدة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ظنا منها بأن المضي قدما بالبرنامج النووي يؤدي إلى توحيد الجبهة الداخلية ولفت انتباه الجميع نحو الخطر الخارجي، لكي يضمن ترحيل أزماته الداخلية على حساب التهديدات الخارجية.

1/ أشرف سعيد العيسوي، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، مارس 2006، ص 4.

الخلاصة:

في الأخير نخلص إلى أن إيران قد سعت إلى امتلاك أسرار الصناعات النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إذ يؤكد القادة الإيرانيون دوما على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية علاوة على إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية باعتبارها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، مع الحرص على النفي الدائم لوجود نوايا لإنتاج السلاح النووي من جانب إيران، لكن السلوك الإيراني يؤكد فعليا نية إيران امتلاك السلاح النووي والذي يرتكز على دوافع الرغبة في السيطرة والهيمنة فإيران تسعى إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط وكذلك تطلعها للعب دور شرطي الخليج الذي لعبته في زمن الشاه لكن لحسابها الخاص والسلاح النووي هو الضامن الوحيد للوصول إلى هذه المكانة، أو على الأقل الحصول على التقنية اللازمة لإنتاجه والتي تشكل ردعا ضد التهديدات الأمريكية بضرب منشآتها النووية وكذلك ضمانة لمحاولة بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام الإيراني.

كما حظي البرنامج النووي الإيراني بجدال داخلي بين فئات متشددة (الإصلاحيين) وفئات الأكثر تشددا (المحافظين) رغم وجود اتفاق على الهدف إلا أنه يوجد اختلاف في الوسائل فالإصلاحيون لا يمانعون من امتلاك القدرة النووية لكنهم يدعون إلى خلق فرص جدية للتعاون مع الولايات المتحدة والوصول إلى حلول سلمية مع الدول الغربية حين يرفض المحافظون هذا المطلب ويصرون على تحدي الغرب عبر تبني الثورة الإسلامية وقد استطاعت إيران توحيد الجبهة الداخلية ولفت انتباه الجميع نحو الخطر الخارجي وضمان ترحيل أزماته الداخلية على حساب التهديدات الخارجية.

الفصـــــــــــــــــل الثالـــــث

الإدارة الدولية للبرنامج النووي الإيراني

مقدمة الفصل الثالث:

أدى البرنامج النووي الإيراني إلى ردود أفعال متباينة لدى العديد من الأطراف الدولية والإقليمية والذين يتخوفون أن يؤدي تطوير القدرة النووية الإيرانية إلى تمكين إيران من إنتاج السلاح النووي، في حين أن كثيرا من الدول الغربية الأخرى أخذت بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أشارت إلى أن جولات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الانتشار النووي أو إنتاجها للأسلحة النووية، ويرجع الاختلاف والتباين في مواقف الأطراف الدولية التي تلعب دورا في أزمة البرنامج النووي إلى عدة اعتبارات حيث تلعب المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية للدول الخارجية مع إيران دورا كبيرا في تشكيل تأييد هذه الأطراف لحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعارض بعض الدول معارضة شرسة لامتلاك إيران للطاقة النووية واتهامها بأنها تطور أسلحة نووية وذلك راجع إلى العلاقات المضطربة بينها وبين إيران.

المبحث الأول: تكييف البرنامج النووي الإيراني مع قواعد الشرعية الدولية

تملك الطاقة النووية مظهرين متناقضين فهي إما مصدر لهلاك ودمار شامل أو لأمل وحياة أفضل، وذلك نظرا لإمكانية استخدامها في المجالات السلمية حيث توجه لرفاهية الشعوب أو توجيهها للمجالات العسكرية وهو ما تمنعه مختلف الاتفاقيات والمنظمات المتخصصة في هذا الشأن وذلك من خلال إخضاع استخداماتها إلى ضمانات فعالة تضمن تسخيرها لخدمة البشرية والسلام العالمي وعدم الانحراف بها عن الطريق، وهو الأمر الذي يدفع إلى إلزام الدول بتكييف برامجها النووية مع قواعد الشرعية الدولية بما يوافق التشريعات والقوانين الدولية وهو ما سوف نحاول معالجته في هذا المبحث من خلال محاولة تكييف البرنامج النووي الإيراني مع القواعد والأحكام الدولية.

أولا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والضمانات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية

سعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تأسيسها عام 1953م إلى تكريس نفسها لتحقيق الطاقة النووية لأغراض سلمية وتعزيزيها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تحقق ذلك دون انتشار الأسلحة النووية، كما تعمل الوكالة على تعميم الاستفادة المشتركة من التقنيات النووية الأمنية والسلمية والتي توفر منفعة كبيرة للبشرية، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الوكالة إلى بحث وتطوير هذه الاستخدامات السلمية وترويج تبادل المعلومات العلمية والعملية بين الدول الأعضاء فيها ووضع معايير للحماية من الإشعاع وتوفير كل سبل السلامة النووية، كما للوكالة الدولية للطاقة النووية نظام الضمانات من أجل حماية الموارد البشرية[1]، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للضمانات الدولية للاستخدام السلمي للطاقة النووية في أية اتفاقية أو أي معاهدة دولية، لكن يستخلص مفهوم الضمانات من خلال ما نصت عليه هذه الاتفاقيات من إجراءات تنظيمية وتصرفات قانونية وفنية، إلا أن بعض أساتذة القانون الدولي العام (إيريك ستاين) قد اقترح من أجل فهم ماهية الضمانات التقييم الآتي لمجموعة من العمليات والأعمال:

- الرقابة باستخدام الأجهزة من الخارج عن طريق نقط المراقبة.
- الرقابة من خلال تبادل المعلومات.
- الرقابة من خلال التفتيش الدولي مع تبادل التقارير ومراجعة المواد الواردة بها إلى جانب التفتيش في الموقع.

والرقابة هنا تحمل معنيين هما المعنى الضيق والمعنى الواسع حيث يعني المعنى الضيق التحقيق فقط بواسطة المنظمات الدولية للطاقة النووية سواء كانت ذات طابع عالمي أو إقليمي أما المعنى الواسع فيشمل الرقابة على الطاقة النووية والأجهزة التي تعمل بالطاقة النووية.[2]

1/ فوزي بكتاش، **سياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على الانتشار النووي دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم سياسية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة جيجل، (2015/2014)، ص 64.

2/ المرجع نفسه، ص 67.

تتمثل الضمانات النووية في ذلك النظام القانوني والفني الهادف إلى استخدام المواد والتجهيزات النووية في الأغراض السلمية، وعدم تحويلها إلى الأغراض العسكرية والتي تنقسم إلى الضمانات العامة وهو ما يعرف بضمانات الأمان، وهي تختص بكل ضمانات التفتيش خلال إجراءات الرقابة، وتتسم الضمانات العامة بالطابع التعاقدي أي تعقد وفقا لمعاهدة أو نظام اتفاقي بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو بين سلطة دولية أخرى مختصة بالرقابة هذا من جهة والدولة المعنية من جهة أخرى، ضمانات احترام سيادة الدولة وتتضمن قواعد مفصلة تحكم السلوك الذي يتبع في التفتيش خلال إجراء الرقابة حيث يتم التحديد المسبق لمواعيد التفتيش.[1]

انطلاقا من اعتبار المواثيق القانونية للاستعمال السلمي للطاقة الذرية حقا مشروعا لكافة الدول الغير حائزة على الأسلحة النووية، فإن إيران تراهن لتبرير حقها في الاستفادة من الطاقة النووية، على المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تعطي جميع الدول الأطراف الحق الثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في مختلف التطبيقات السلمية معتبرة أن الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية حق يكفله القانون الدولي لكافة الدول، كما يعتبر هذا الحق أحد المحاور الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[2]

كما أقرت المادة الرابعة من الاتفاقية بضرورة الامتناع عن عرض أية قيود عن نقل المعدات والتكنولوجيا النووية السلمية إلى الأطراف التي لديها اتفاقيات ضمانات شاملة مع وكالة الطاقة الذرية، وعدم فرض أية قيود على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشكل يتنافى مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يجب أيضا على الدول المالكة للتكنولوجيا النووية مساعدة الدول الغير مالكة لها في الاستفادة والحصول عليها.

رغم تأكيدات إيران على سلمية برنامجها النووي والذي يهدف إلى استحداث برنامج لتطوير إنتاج الطاقة والحصول على التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة وتنويع مصادر إنتاج الطاقة، واعتراف معاهدة عدم الانتشار النووي بالحقوق الثابتة للدول في الاستفادة من الطاقة النووية، إلا أن الدول الغربية لم تنفد التزاماتها اتجاه إيران وألغت الاتفاقيات القانونية في مجال التعاون النووي كما وضعت العراقيل أمام مشاريع الاكتفاء الذاتي[3]، وهو ما دفع إيران إلى تنفيذ إستراتيجية الاكتفاء الذاتي على صعيد العلوم والتقنية والصناعة النووية.

من جهة أخرى تدعي الدول المعارضة للبرنامج النووي الإيراني أن إيران لا تحتاج إلى استخدام الطاقة الذرية نظرا لامتلاكها احتياطات ضخمة من الغاز والبترول، وبذلك فهي ترى أن هدف إيران من متابعة التقنية النووية هو صنع السلاح النووي رغم أن إيران تدحض هذه الإدعاءات وما يؤكد ذلك تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

1/ موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: www.iaea.org
تاريخ الاطلاع، 2019/05/07 على الساعة 11:20.

2/ السيد مصطفى أبو الخير، **عقود نقل التكنولوجيا**، دار يتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 68.

3/ جعفر عتريسي، **إيران النووية والنظام الأوسطي الجديد**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص 81.

حيث أرسلت الوكالة مفتشيها إلى إيران ورغم قيام مفتشي الوكالة بعشرات الجولات التفتيشية على المواقع إلا أنهم أخفقوا في العثور على أدلة دامغة تتعلق برنامج لتطوير الأسلحة النووية، ورغم أن الوكالة لم تستطع أن تقدم دليلا مؤكدا يثبت قيام إيران بمتابعة برامج تتعلق بالأسلحة النووية، لكن هذه التقارير حاولت أن تظهر إيران قد فشلت ولمرات عديدة خلال الفترات الماضية من الالتزام ببنود معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الضمانات الموقعة مع الوكالة، ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة المواد النووية واستخدامها فضلا عن مواقع تخزين هذه المواد ومعالجتها وتتمثل حالات فشل إيران والتي ذكرها التقرير في ما يلي:

– عدم الإعلان عن استيراد اليورانيوم الطبيعي في العام 1991م ونقله في وقت لاحق لمعالجته، وعدم الإعلان عن الأنشطة التي تتضمن معالجة اليورانيوم الطبيعي المستورد واستعماله، والمرافق التي تم فيها استلام تلك المواد وخزنها ومعالجتها.

– عدم تقديم معلومات تصميمية وافية في الوقت المناسب بشأن مرفق إنتاج نظائر "الموليبدنيوم المشع" ومفاعل طهران البحثي (TRR).

– عدم تقديم معلومات في الوقت المناسب عن خزن النفايات في أصفهان.[1]

رفض "جون بولتون" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الحد من التسلح والأمن النووي تقرير الوكالة حول إيران مشددا على الموقف الأمريكي حول تورط طهران في مجهود ضخم وسري لامتلاك الأسلحة النووية، خاصة بعد ورود بعض المعلومات التي تتحدث عن طموحات إيرانية لإنتاج دورة الوقود النووي، كما صرح رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي بأن إيران باتت قريبة من نقطة اللاعودة في برنامجها الخاص بإنتاج الأسلحة النووية، وأن هذا البرنامج يشكل الخطر الأعظم على أمن إسرائيل منذ نشأتها، واعتبر تقارير الوكالة التي أكدت عدم وجود برنامج لدى إيران لصنع أسلحة نووية لا أهمية لها وأمام استمرار الضغوط الأمريكية على مجلس المحافظين[2]، وذلك لإعلان انتهاك إيران لاتفاقية عدم الانتشار والمهددة بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن تدخلت الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) التي عرفت "بالترويكا الأوروبية" مع إيران بشكل غير رسمي بعدم المضي قدما في برنامج تصنيع الوقود النووي مقابل تعهدات أروبية بتقديم كل المساعدات اللازمة من أجل تطوير تقنية استخدام الذرة للأغراض السلمية.[3]

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

2/ مجلس المحافظين (المجلس التنفيذي) ويعتبر مجلس المحافظين الجهاز التنفيذي للوكالة ولهذا فإنه يقوم بممارسة اختصاصات وسلطات واسعة في تسيير شؤون الوكالة ويضم 35 عضوا، ويقوم بتحضير مختلف التقارير التي يطلب من الوكالة تقديمها إلى الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى لها علاقة بها، للمزيد أنظر الموقع الرسمي للوكالة:www.iaea.org

3/ سكوت ريتر، **استهداف إيران**، ترجمة أمين الأيوبي، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 157.

ثانيا: مفاوضات دول الترويكا الأوروبية

على الرغم من أن الموقف الأوروبي من الأزمة النووية الإيرانية كان يتفق مبدئيا مع التقييم الأمريكي بأن البرنامج النووي الإيراني لا يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما توجد به مكونات سرية تندرج في إطار ما يمكن اعتباره انتهاكا لمعاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن الموقف الأوروبي في بدايات الأزمة اختلف عن الأمريكي من ناحيتين هما :

التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والاستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع الأزمة ويمكن تتبع مفاوضات دول الترويكا الأوروبية مع إيران عبر المراحل التالية:

1- اتفاقية طهران 21 أكتوبر 2003:

لقد استفادت الدول المعنية وبالذات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من عناصر محددة أتاحت لها مساحة كبيرة من الحركة خلال الأزمة يأتي في مقدمتها متانة العلاقات التجارية مع إيران حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران، وهكذا أوجدت الدول الأوروبية الثلاث فرصة ملائمة للتدخل الفاعل في الأزمة عقب صدور قرار مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر 2003، والذي اتهم إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي، وطالبها بتوسيع التعاون مع الوكالة في هذه المجالات في غضون موعد أقصاه نهاية أكتوبر 2003 وهو ما يعني أنه إذا فشلت إيران في الاستجابة سينقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، هكذا ذهب وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بعد توجيه الحكومة الإيرانية الدعوة لهم لزيااة طهران في 21 أكتوبر 2003 اجتمعوا مع حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي وخلصوا إلى أنه لم يعد أمام إيران سوى خيار واحد وهو قبول جميع مطالب الوكالة الدولية وإلا فإنه سيتم تقديم مسودة إلى مجلس الأمن في حالة رفض إيران لمطالب الوكالة لفرض العزلة والعقوبات الاقتصادية عليها بشكل سريع وحاسم.[1]

وبالفعل فقد وقع حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك في 31 أكتوبر 2003 مع وزراء خارجية الترويكا اتفاقية طهران والتي تضمنت:

- التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة كل الضمانات المؤجلة بأنشطة طهران النووية السابقة وتوقيفها.
- التوقيع على البرتوكول الإضافي والمصادقة على أنظمته والالتزام بمتطلباته.
- تعليق العمل ببرنامج تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي وفقا لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الأنشطة.

1/ رانية محمد طاهر، **السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة**، ط 1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص 191.

في المقابل تقوم دول الترويكا بما يلي:

- معارضة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ما دامت إيران تفي بالتزاماتها.
- التعاون مع إيران بما يتيح لها امتلاك التقنيات الحديثة في المجالات المختلفة.
- تقديم الدعم لبرنامج إيران النووي السلمي.
- التزام دول الترويكا بالتعاون مع إيران لتوطيد الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لأهداف الأمم المتحدة.[1]

حيث تعهدت إيران بالتعاون الكامل لتلبية كافة المطالب وحل المشاكل العالقة بشفافية كاملة وتوضيح كل النواقص الممكنة ومعالجتها وأنها ستوقع على البرتوكول الإضافي بحلول نوفمبر 2003 وجاءت هذه الموافقة بعد محادثات مع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا، مما يعني أن الضغوط التي مارستها هذه الدول كان لها دور في قرار طهران.

من المعروف أن البرتوكول الإضافي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتيح لفرق تفتيش الوكالة أن تقوم بزيارات مفاجئة للمنشآت النووية في أية دولة تنضم إليه بهدف سد ثغرات نظام الضمانات القائم، كما ينص البرتوكول على أنه يطالب الدول التي تنضم إليه بتقديم إعلان شامل عن كافة عناصر قدراتها النووية، ويتضمن ذلك ما امتلكته هذه الدول من قبل وما تمتلكه وخططها المستقبلية، وتتمثل مشكلة إيران في أن هذا الوضع يشكل بالنسبة إليها ضغطا منذ الخطوة الأولى حتى لا تفكر في اتجاهات نووية غير سلمية، حيث أنه إذا اكتشف أن لديها مواد أو معدات لم تعلنها فإنها ستكون قد انتهكت البرتوكول، كما يتيح البرتوكول لمفتشي الوكالة حرية الوصول إلى كل عناصر دورة الوقود النووي ابتداء من تعدين اليورانيوم حتى معالجة الوقود النووي، وذلك في أي مكان داخل الدولة دون ما تتشاور مع الدول المعنية، ويتضمن ذلك ما يسمى أحيانا "التفتيش العشوائي"، كما يتيح البرتوكول للمفتشين أيضا حق دخول أية منشأة أو قسم في أي موقع نووي، ومنحهم تسهيلات غير محدودة وإجراء مقابلات مع المسؤولين، والحصول على عينات بيئية من أي موقع في الدولة وإمكانية استخدام نظام الاتصالات الدولية وصور الأقمار الصناعية والحصول على المعلومات المتصلة بالنشاطات النووية.[2]

1/ عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، **البرنامج النووي الإيراني، الأبعاد الإقليمية والدولية**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017، ص 197.

2/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

لكن المفاوضات الأوروبية الإيرانية قد اصطدمت في أوائل أوت 2003 برفض إيراني صريح للاقتراح النووي الداعي إلى الحد من برنامجها النووي مقابل تقديم حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية عديدة، ورغم أن إيران أعلنت رغبتها في مواصلة المفوضات مع الترويكا وموافقتها على ذلك، إلا أنها أكدت على تمسكها بقرارها القاضي بتشغيل دورة الوقود النووي الكاملة بما في ذلك عملية تخصيب اليورانيوم وهو الشرط الذي لم توافق دول الترويكا الأوروبية على قبوله[1]، وكان هذا التناقض يخلق بدوره إشكالية أخرى تتمثل في أن تمسك إيران من ناحيتها بنصوص عدم الانتشار كان ينطوي على تجاهل البعد السياسي للأزمة ويحصرها في إطار قانوني جامد، ويفتح الطريق أمام حدوث مزيد من التصعيد، في حين أن مطالبة دول الترويكا لإيران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم بالكامل كان ينطوي بدوره على قدر من التعسف وغطرسة القوة، لكونه يتناقض مع مبادئ معاهدة عدم الانتشار، ولذلك كانت المفوضات الأوروبية مع إيران معقدة وامتازت بالتباعد في المواقف بشأن مسألة إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم التي كانت سببا في حدوث قدر كبير من التوتر والتصعيد، وهو ما كان سببا ليس فقط في تعقيد عملية التفاوض، ولكن أيضا للحيلولة دون الوصول من خلالها إلى نتيجة حاسمة لتسوية الأزمة الإيرانية، ومع ذلك استمرت المفاوضات الماراثونية بين إيران والترويكا الأوروبية، ففي 15 أكتوبر 2004 أعلنت الأطراف الأوروبية خلال اجتماع لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى أنها ستقدم مقترحات جديدة لإيران لكي توقف أنشطة تخصيب اليورانيوم وهو ما توج بعقد اتفاقية باريس.[2]

2- اتفاقية باريس 15 نوفمبر 2004م

تنسجم هذه الاتفاقية في جوهرها مع اتفاقية طهران التي وقعت في أكتوبر 2003م، فخلال المفاوضات التي أطلق عليها "مفاوضات اللحظة الأخيرة" توصل الجانبان الأوروبي والإيراني في أوائل نوفمبر 2004 إلى اتفاق مبدئي لتسوية الأزمة بهدف تجنب إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، وبموجب هذا الاتفاق تجمد إيران جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم لحين التوصل إلى اتفاق نهائي مع الإتحاد الأوروبي حول مجموعة من الحوافز الاقتصادية والتكنولوجية التي ستمنح لها مقابل التخلي عن أنشطتها التي تثير القلق بشأن قيامها بإنتاج سلاح نووي، وبالفعل تمكن الجانبان من الوصول إلى اتفاق نهائي في 15 نوفمبر 2004 بعد أن وافقت إيران على كل النقاط التي تضمنها الاتفاق الذي صاغه الجانبان، لاسيما موافقتها على تعليق أنشطتها في تخصيب اليورانيوم خلال فترة التفاوض على اتفاق التعاون طويل المدى مع الأوروبيين.[3]

1/ إميلي لندوا، **مواجهة طموحات إيران النووية: بناء تحالف سياسي عالمي**، ترجمة: أحمد أبو الهدية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص 80.

2/ أحمد إبراهيم محمود،**البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سبق ذكره، ص 229.

3/ **"إيران تبلغ وكالة الطاقة رسميا تعليقها تخصيب اليورانيوم، ومفاوضات المزايا الاقتصادية تبدأ الشهر المقبل"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9484، لندن، 15 نوفمبر 2004، ص 09.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاق باريس تضمن عددا من البنود التي شكلت أساسا لتسوية الأزمة النووية الإيرانية جاء في مقدمتها أن الجانبين الأوروبي والإيراني يكرران التزامهما بمعاهدة عدم الانتشار، وفي خطوة لبناء المزيد من الثقة مع المجتمع الدولي التزمت إيران في اتفاق باريس بمواصلة الإيقاف الطوعي لأنشطتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة خاصة تلك المتعلقة بصنع واستيراد أجهزة الطرد المركزي ومكوناتها وعدم القيام بأي تجارب أو عمليات الإنتاج في أية منشأة لفصل وتحويل اليورانيوم، وأن يقوم الجانب الإيراني بإبلاغ الوكالة لهذا الإيقاف الطوعي ويدعوها للتحقق والتفتيش، وأن يتم الإيقاف في وقت يتيح للوكالة أن تتأكد منه قبل انعقاد اجتماع مجلس المحافظين في نوفمبر 2004، ومن ثم يستمر هذا الإيقاف خلال فترة استمرار المفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية على اتفاق مقبول وهو ما يوفر لإيران ضمانات إيجابية بأن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الأغراض السلمية، كما سيوفر الاتفاق ضمانات قوية بشأن التعاون النووي والتكنولوجي والاقتصادي والأمني، وكان أبرز ما تضمنه اتفاق باريس هو اعترف الاتحاد الأوروبي بحقوق إيران النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار وهذا الاعتراف بحق إيران في الاستفادة مما تتيحه المادة الرابعة من حقوق للدول الأعضاء في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع التعهد بتقديم المساعدة من معدات ومواد ومعلومات علمية وفنية لاستخدام الطاقة.[1]

يمكن وصف اتفاق باريس بأنه كان ركيزة أساسية في جهود تسوية الأزمة النووية الإيرانية حيث ساعد في إعطاء الأمل في الوصول إلى تسوية للأزمة من خلال المفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية الخاصة بالترتيبات التفصيلية لتنفيذ هذا الاتفاق التي كانت معظم الأطراف تعول عليها كثيرا للوصول إلى مخرج مقبول للجميع من هذه الأزمة، غير أن احتواء اتفاق باريس على اختلالات في نصوصه ومواقف أطرافه كان يدفع منذ البداية إلى الاعتقاد بأنه من الصعب إنهاء الأزمة من خلاله، وقد كان الاختلال الرئيسي يتمثل في التناقض الحاد في مواقف الطرفين بشأن مسألة تخصيب اليورانيوم فالجانب الأوروبي كان يرى أن جوهر الاتفاق كله يقوم على صفقة تقبل بموجبها إيران وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بصورة كاملة وشاملة ونهائية، في مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية وتجارية وفنية وسياسية وأمنية، في حين أن الجانب الإيراني كان يرى أن اتفاقه مع الترويكا يجب أن يتضمن اعترافا أوروبيا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وفي ممارسة هذا الحق، وكان من شأن هذا التناقض في المواقف أن جعل من المحتم في نهاية المطاف أن تنهار المفاوضات بين الجانبين بسبب إصرار الجانب الإيراني على مواصلة عمليات التخصيب باعتبارها حقا مسموحا لإيران ولغيرها من الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي تسبب في انهيار الجهود الدبلوماسية التي بدلت على مدى ما يقارب عام كامل لتسوية الأزمة، وقد تصاحب هذا الانهيار مع عدد من

1/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

التطورات الهامة الأخرى مثل: انتخاب المحافظ المتشدد "محمود أحمدي نجاد" رئيسا لإيران ليساعد ذلك في حدوث مزيد من التصعيد للأزمة النووية الإيرانية[1]، حيث أضاف انتخاب "نجاد" في 14 جويلية 2005 المزيد من التعقيد على مسار المفاوضات التي كانت جارية بين الترويكا الأوروبية وإيران خاصة وأن الحكومات الأوروبية كانت ترغب بفوز الرئيس الإصلاحي السابق "هاشمي رافسناجي" كونها تعتقد بأنه أكثر واقعية في التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني ويمكن عقد تسوية معه، إلا أن فوز "نجاد" جعل الأمر أكثر صعوبة على دول الترويكا الأوروبية ودعم قبضة المتشددين على الحكومة الإيرانية خصوصا مع إعلان "نجاد" عن عزم حكومته استئناف البرنامج النووي الإيراني.[2]

ما يلاحظ من خلال هذه المفاوضات التي جمعت بين الترويكا وإيران هو أن هذه الأخيرة استعملت سياسة المماطلة والمراوغة في مفاوضاتها مع دول الترويكا الأوروبية مستحضرة حقها المشروع في امتلاك الطاقة النووية وقد كان لديها قدرة فائقة في مماطلة هذه الدول وذلك لكسب مزيد من الوقت وتطوير برنامجها النووي لكنها لم تحقق النتائج المرجوة حيث انهارت المفاوضات بينهما وذلك بسبب مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم وهو ما أدي إلى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن في عام 2006.

المبحث الثاني: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها في البرنامج النووي الإيراني

سعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال إدارتها للأزمة النووية الإيرانية إلى الحفاظ على أهم ميزة لها كمنظمة دولية وهي الحياد والموضوعية، فهي ليست خصما لإيران ولا حليفا للولايات المتحدة أو العكس، ووظيفتها تتركز على التحقق من أن الطاقة النووية يتم استخدامها في الأغراض السلمية وعدم الانحراف نحو الاستخدامات العسكرية، كما حرص المدير السابق للوكالة "محمد البرادعي" خلال إدارته للأزمة على الظهور بأنه يتصرف بأقصى درجات الصبر والحياد والتدرج في التعامل مع الملف النووي الإيراني.[3]

أولا: إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأزمة البرنامج النووي الإيراني خلال الأعوام 2002– 2003

أثيرت الشكوك الدولية بشأن النشاطات النووية الإيرانية أول مرة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، لكن الشكوك تحولت إلى يقين عندما التقطت الأقمار الصناعية صورا لمنشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل عام 2002، وهو ما دفع الوكالة إلى إطلاق تحقيق مكثف كشف عن سلسلة من الحقائق أهمها أن إيران ومنذ ثمانينات القرن العشرين لم تفي بالتزاماتها بوصفها دولة نووية وقيامها بتخصيب اليورانيوم في منشآت

1/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239

2/ وسام الدين محمد العكلة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3/ عدنان أبو ناصر، التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، بيروت، ماي 2010، ص 14.

نووية غير معلن عنها في غياب اتفاقية الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما نشر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (منظمة مجاهدي خلق) في أوت 2002 معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين سريتين بالقرب من مدينة "أراك" وهي عبارة عن مصنع لإنتاج المياه الثقيلة والتي تستخدم لإنتاج الأسلحة النووية، والثانية لا تزال قيد الإنشاء قرب مدينة "ناتنز"، والتي حددت كمنشأة تقام تحت الأرض لغرض إنتاج الوقود النووي، كما كشف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عن وجود عدد من الشركات التجارية التي تعمل كواجهة للبرنامج النووي الإيراني ضالعة بشراء مواد ومعدات خاصة لهذا البرنامج.[1]

خلال اجتماع المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية في سبتمبر 2002 أشار الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "غلام رضا آغازادة" إلى أن إيران تخطط لتطوير برنامج نووي لإنتاج الطاقة بقدرة 6000ميغاواط على مدى السنوات العشرين القادمة، وبع انتهاء المؤتمر التقى "محمد البرادعي" المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع "آغا زادة" وطلب منه توضيحات وافية حول قيام إيران ببناء منشأة نووية ضخمة تحت الأرض في "ناتنز" ومنشأة تعمل بالمياه الثقيلة في "أراك"، إضافة إلى بعض المعلومات التي تتحدث عن طموحات إيرانية لإنتاج دورة الوقود النووي[2]، ومن أجل إزالة أي لبس يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني طالب "محمد البرادعي" إيران بتاريخ 16 ديسمبر 2002 بالتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بهدف تعزيز عمليات التفتيش الشاملة بموجب اتفاقية ضمانات

في 21 فيفري وصل إلى طهران وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة "محمد البرادعي" وعضوية كل من "بيارغولد شميث" نائب المدير العام والمشرف على تطبيق اتفاقية الضمانات و"أولي هينونين" المسؤول عن الملف النووي الإيراني في الوكالة الدولية، وكان في استقبالهم كبار المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم الرئيس السابق "محمد خاتمي" حيث دعا "البرادعي" الإيرانيين إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بهدف إجراء المزيد من عمليات التفتيش الدقيقة، غير أن المسؤولين الإيرانيين أشاروا إلى أنهم لا يعارضون التوقيع على البروتوكول الإضافي، لكن ينبغي مناقشته والتوقيع عليه في سياق المفاوضات المستقبلية، كما صرح المسؤولون الإيرانيون للبرادعي بوجود منشأتين في "ناتنز" تشكلان جزءا من برنامج لتخصيب اليورانيوم[3]، ولدى زيارة محطة "ناتنز" من قبل مفتشي الوكالة الدولية تبين أنها قيد العمل التجريب، فضلا عن وجود 1000 جهاز طرد مركزي لم تركب بعد ضمن خطة

1/ وسام الدين محمد العلكة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة النووية السلمية**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011، ص ص 578-579.

2/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

3/ سكوت ريتر، مرجع سبق ذكره، ص 108.

إيرانية لتركيب 5000 جهاز بحلول عام 2005، حيث تم تركيب 164 جهاز طرد مركزي، وقد حصلت إيران على المخططات والمكونات الرئيسية الخاصة بأجهزة الطرد المركزي عبر شبكة العالم النووي الباكستاني "عبد القادر خان" ويقدر العلماء بأن هذه المنشأة قادرة من خلال (5000) جهاز للطرد المركزي على إنتاج كمية من الوقود النووي لإنتاج عدة قنابل نووية سنويا، لذلك تم وضع هذه المحطة تحت الرقابة المشددة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كونها تشكل الهاجس الأساسي في عملية تطوير إيران للوقود اللازم لصنع القنبلة النووية عن طريق تخصيب اليورانيوم.[1]

وفي مارس 2003 قام مفتشو الوكالة بإجراء عملية تفتيش، حيث أخذوا سلسلة عينات بيئية من البيئة المحيطة بمنشأة "بايلوث" لتخصيب الوقود في ناتنز، كما زارو منشأة "جابر بن حيان" وأخدو عينات بيئية من هناك، وفي 18 جوان 2003 عقد مجلس المحافظين اجتماعا عاجلا لمناقشة التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة بداية جوان 2003 حول التحقيقات الجارية في إيران، وأصدر المجلس بيانا مقتضبا حول انتهاكات إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاتفاقية الضمانات التي تكبح جماح مثل هذه الانتهاكات[2]، وأشار البيان إلى فشل إيران في الوفاء بالتزاماتها الواجبة عليها بموجب اتفاقية الضمانات في ما يختص بالتبليغ عن المنشآت التي تم تخزين تلك المواد ومعالجتها فيها، وكان المجلس يشير في ذلك إلى المواد النووية التي حصلت عليها إيران من الصين والتي صرحت عنها في وقت لاحق للوكالة الدولية وعرضت للتفتيش، كما حدد البيان فشل إيران في التبليغ عن المواد والمنشآت والنشاطات النووية في الوقت المناسب كما هو مطلوب منها بمقتضى اتفاقية الضمانات التي وقعت عليها، واعتبر أن ذلك لا يدعو إلى القلق، إلا أن المجلس لم يتخذ أي قرار حول الموضوع بما في ذلك إحالة القضية إلى مجلس الأمن رغم الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الوكالة الدولية لإحالة القضية إلى مجلس الأمن كما فعلت مع القضية النووية لكوريا الشمالية.[3]

وفي 19 أوت 2003 وجهت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رسالة إلى الوكالة الدولية تضمنت معلومات عن مفاعل المياه الثقيلة في "أراك" مفادها أن قرار بدء البحوث التطويرية اتخذ في أوائل الثمانينات، وفي منتصف الثمانينات أجريت تجارب على مستوى المختبر لإنتاج الماء الثقيل في مركز "أصفهان" للتكنولوجيا النووية، كما اعترفت إيران في هذه الرسالة بأنها أجرت تجارب على تحويل اليورانيوم في أوائل التسعينات من القرن العشرين، وهي تجارب كان ينبغي على إيران إبلاغ الوكالة عنها، وذلك بموجب التزاماتها في اتفاقية الضمانات الموقعة بينها وبين الوكالة، وفي 24 أوت 2003 أبلغ ممثل إيران لدى الوكالة الدولية المدير العام بأن بلاده مستعدة لبدء التفاوض مع

1/ عبد القادر نزار ، مرجع سبق ذكره، ص 320.

2/ سكوت ريتر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

3/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

الوكالة، وعلى خلاف التقرير الذي سبقه، أشار التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية في 27 أوت 2003 إلى أن إيران أظهرت قدرا متزايد من التعاون فيما يتعلق بحجم وتفاصيل المعلومات المقدمة للوكالة كما أشاد التقرير بقرار إيران بدء المفاوضات مع الوكالة الدولية لعقد البروتوكول الإضافي واعتبر ذلك خطوة إيجابية.[1]

وفي 15 نوفمبر تلقت الوكالة الدولية رسالة من الحكومة الإيرانية أوضحت فيها أنها مستعدة لتوقيع البروتوكول الإضافي، وأن تتصرف بموجبه لحين نفاذه وأنها قررت أن تعلق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وأنشطة المعالجة في إيران وتحديد جميع الأنشطة المضطلع بها في منشأة "ناتنز" النووية وألا تنتج أو تستورد مواد تتعلق بالتخصيب.[2]

وبناء على ما تم عرضه نستخلص أن تقارير الوكالة الدولية لم تستطع تقديم أدلة مؤكدة تثبت قيام إيران بمتابعة برامج تتعلق بالأسلحة النووية رغم قيامها بعدة عمليات تفتيشية في مرافق إيرانية نووية منذ أن بدأت الأزمة النووية الإيرانية تطغى على السطح أواخر عام 2002، إلا أن إيران فشلت ولمرات عديدة من الالتزام ببنود معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الضمانات الموقعة مع الوكالة خاصة فيما يتعلق عن عدم الإعلان عن تخزين المواد النووية ومواقع معالجتها.[3]

أمام استمرار أمريكا بالضغط على مجلس المحافظين لإعلان انتهاك إيران لاتفاقية عدم الانتشار النووي والمهددة بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، تدخلت الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) التي عرفت ب "الترويكا الأوروبية" مع إيران بشكل غير رسمي في مفاوضاتها، وقد حملت المفاوضات الأوروبية إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 ديسمبر 2003 بين سفير إيران السابق لدى الوكالة الدولية "علي أكبر صالحي" والمدير العام السابق للوكالة "محمد البرادعي" وتلتزم إيران بالسماح للوكالة الدولية بإجراء عمليات تفتيش للمواقع النووية الإيرانية كافة بصورة مفاجئة، وأن تعمل الحكومة الإيرانية على تسهيل مهمة فرق التفتيش التابعة للوكالة في الوصول إلى المواقع التي يراد تفتيشها.[4]

1/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 598.

2/ المرجع نفسه، ص 603.

3/ سكوت ريتر، مرجع سبق ذكره، ص 158.

4/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 608.

ثانيا: إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأزمة البرنامج النووي الإيراني خلال الأعوام 2004–2006

مع بداية العام 2004 نفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة عمليات تفتيشية رقابية خلال الفترة بين 10 و28 جانفي 2004 وبين 15 و19 فيفري 2004، وقامت بالتحقق من المعلومات التصميمية في كل من "ناتنز" ومركز "أصفهان" للتكنولوجيا النووية، ومركز طهران للبحوث النووية وكذلك شركة "كالاي" وهي شركة فرعية تابعة لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ولعدد من الخلايا الساخنة في مختبرات "جابر بن حيان" التابعة لمركز "طهران" للبحوث النووية ووفقا لتحاليل العينات التي سبق أخذها أظهرت وجود عدد من أوجه التضارب والأسئلة التي بقيت دون إجابات وهي:

– إن تحليل العينات المأخوذة من مكونات الطاردات المركزية المصنوعة محليا أظهرت تلوثا يغلب عليه التخصيب المنخفض، في حين أظهرت تحليل العينات المأخوذة من المكونات المستوردة تلوثا باليورانيوم منخفض التخصيب واليورانيوم على التخصيب في آن واحد وليس من الواضح أسباب أنواع تلوث المكونات إذاكان السبب الوحيد لوجود اليورانيوم في المكونات المصنوعة محليا عائدا إلى تلوث ناشئ عن مكونات مستوردة كما أعلنت إيران.

– إن أنواع التلوث باليورانيوم المكتشفة في ورشة شركة "كالاي" الكهربائية تختلف عن أنواع التلوث المكتشفة في "ناتنز"، ولذلك فقد طالبت الوكالة الدولية إيران بتقديم توضيحات حول المسائل المذكورة أعلاه.

وقد خلص التقرير الذي قدمه المدير العام إلى مجلس المحافظين في 1 جوان 2004 إلى أن الوكالة الدولية واصلت عملياتها التفتيشية بشأن تعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة في كل من مركز طهران للبحوث النووية وموقع "أراك" وورشة شركة "كالاي" ومركز تحويل اليورانيوم في أصفهان، ولم تلاحظ حتى تاريخه أية أنشطة في تلك الأماكن لا تتماشى مع ما تعهدت به إيران طواعية، ووفقا لهذا التقرير استطاعت الوكالة التحقق من تنفيذ إيران لقرارها المتضمن تعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة[1]، كما أكد التقرير الذي قدمه المدير العام لاجتماع مجلس المحافظين في سبتمبر 2004 إلى أن الوكالة لم تلاحظ أي أنشطة تتنافى مع فهم الوكالة لتعهدات إيران الراهنة بشأن التعليق، كما أشار التقرير إلى أن تحليل الوكالة حتى تاريخ إعداد التقرير هو أن معظم التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي عثر عليه في ورشة شركة "كالاي" الكهربائية وفي "ناتنز" يرتبط على نحو معقول بالتلوث عالي التخصيب الذي عثر عليه في مكونات مستوردة وبناء على هذا التحليل قد لا يكون اليورانيوم عالي التخصيب الذي عثر عليه ناجما عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم في هذين الموقعين.[2]

1/ سكوت ريتر، مرجع سبق ذكره، ص 187.

2/ وسام الدين محمد العكلة، دور الوكالة **الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 621.

في بداية عام 2005 ركزت الولايات المتحدة على محاولة الضغط على إيران بكافة الطرق لاسيما من خلال الاعتماد على الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها آلية ملائمة مع تهديد لإيران بأنها إذا لم تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية فإنه سيتم نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لفرض عقوبات اقتصادية عليها، بل وتهديدا لإيران باحتمال استخدام القوة العسكرية ضدها من جانب الولايات المتحدة إذ تبين بالدليل القاطع أنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي ورفض الامتثال للمطالب الدولية بشكل كامل[1]، إلا أن إيران ضلت تتمسك بحقها في مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم وتعرض فقط الوقف الجزئي والمؤقت لهذه الأنشطة لاعتبارات تتعلق بالمفاوضات التي كانت تجري بينها وبين الترويكا الأوروبية، أو بينها وبين مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أن ينفي ذلك أن إيران تحتفظ لنفسها بالحق الكامل في تخصيب اليورانيوم باعتبار أن هذه مسألة مسموح بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن يكون أقصى ما يمكن لإيران أن تقدمه في هذا الصدد هو الالتزام بتقديم كافة الضمانات التي تكفل للوكالة ولكافة الأطراف الدولية الأخرى بأنها لن تستخدم الوقود النووي الناجم عن عمليات تخصيب اليورانيوم في أغراض عسكرية.[2]

لكن الأطراف الدولية الأخرى في الأزمة النووية الإيرانية (الوكالة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي) تستند بدورها إلى نص المادة الثالثة من المعاهدة التي تتحدث عن التزام الدول الأعضاء غير الحائزة على الأسلحة النووية على قبول نظام الضمانات الخاص بالتأكيد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية، وكانت مواقف الأطراف الدولية تستند إلى أن إيران لم تلتزم منذ البداية بإطلاع الوكالة والحصول على موافقتها على خطط إنشاء محطة الطرد المركزي في "ناتنز" الخاصة بتخصيب اليورانيوم ومنشأة "أراك" الخاصة بإنتاج الماء الثقيل، وهي مسائل مزدوجة الاستخدام، لذلك اتخذت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" موقفا متشددا من إيران يقوم على أن إيران انتهكت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، ودعت إلى نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية عليها، وهو موقف لم تكن الأطراف الأوروبية تتفق معه كليا.[3]

1/ أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مرجع سبق ذكره، 158.

2/ "إيران تعلن استعدادها لتقديم ضمانات بعدم انتاج يورانيوم مخصب لدرجة تصنيع قنبلة نووية"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن،الصادرة بتاريخ 16 مارس 2005، ص 12.

3/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 628.

ورغم هذه التباينات في المواقف الدولية فقد استمرت الوكالة الدولية بإدارة الملف النووي الإيراني من خلال القيام بعشرات العمليات الرقابية والتفتيشية ورفع تقارير دورية حول النتائج التي يتم التوصل إليها وفي مارس 2005 قدم المدير العام للوكالة الدولية تقريرا أشار فيه إلى إخفاق إيران في إبلاغ الوكالة الدولية في التوقيت المناسب بأنشطة حفر تمت تحت سطح الأرض كانت تجري بالفعل في جانفي 2005 بمرفق تحويل اليورانيوم في "أصفهان"، ولم يحدد التقرير أي إخفاقات إضافية من جانب إيران.[1]

وعلى صعيد المفاوضات الجارية بين إيران والترويكا الأوروبية، فقد بدأت طهران منذ أواخر مارس 2005 توجه اتهامات للجانب الأوروبي بالمماطلة في عملية المفاوضات للإضرار بممارسة حقها الذي لا يمكن التفرط به في استئناف نشاطات التخصيب المشروعة واتهامها بعدم القدرة على عرض الاقتراحات المتعلقة بتقديم ضمانات موضوعية حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى تقديم ضمانات أكيدة بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والنووي، وهذا ما يتناقض مع اتفاقية باريس، ولا ينسجم مع مبادئ المفاوضات التي ترتكز على حسن النوايا، كما بدا أن الأزمة النووية الإيرانية بدأت تتجه نحو التصعيد، وعلى خلفية هذه الخلافات بين إيران والترويكا وجهت إيران رسالة إلى الوكالة الدولية في الأول من أوت 2005، أبغتها فيها بقرارها استئناف الأنشطة في مرفق تحويل اليورانيوم في "أصفهان" وجاء في الرسالة أن إيران تعاونت تعاونا وثيقا مع الوكالة الدولية على مدى السنتين الأخيرتين في معالجة القضايا الجوهرية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمصادر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب ولم يتبقى المزيد لإغلاق هذا الفصل.[2]

مع بداية 2006 تخطت إيران أبرز "خط أحمر" بالنسبة للمجتمع الدولي عندما أنهت تعليق العمل في تخصيب اليورانيوم في منشآتها في 10 جانفي 2006، وفي الوقت الذي رجحت فيه بعض المصادر إقدام إيران على استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم لأسباب تقنية وإحباط دبلوماسي ربطت الدول الغربية هذه الخطوة بما أسمته "الطبيعة العدائية" للرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد"، إذ امتثلت النشاطات النووية الإيرانية المستأنفة مقرونة باللغة العدائية للرئيس "محمود أحمدي نجاد" إنذار حقيقيا للدول الغربية خاصة مع إعلان "نجاد" تجاوز بلاده عتبة تخصيب اليورانيوم، وبدأت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي الاحتمال الأبرز أمام الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

1/ المرجع نفسه، ص 630.

2/ سكوت ريتر، مرجع سبق ذكره، ص 245- 246.

3/ جورج بيركوفيتش، **البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2005**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط01، 2007، ص 639.

ثالثا: الإدارة الفنية والقانونية للملف النووي الإيراني من قبل الوكالة بعد إحالته على مجلس الأمن

عقد مجلس المحافظين اجتماعا خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 فيفري 2006 لمناقشة تطورات القضية النووية الإيرانية وفي نهاية الاجتماع صوت المجلس لصالح إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، واعتمد المجلس القرار (GOV/2006/14) الذي أشار فيه أن الوكالة منعت بسبب الصلاحيات المقيدة، بموجب معاهدة عدم الانتشار من إجراء المزيد من المتابعة، وشدد القرار في الفقرة (01) على عدة أمور أهمها: أن أفضل طريقة تكفل تسوية القضايا المعلقة وبناء الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامج إيران هو أن تستجيب طهران لإعادة استئناف التعليق التام والدائم لجميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، وإعادة النظر في بناء مفاعل لإنتاج الماء الثقيل في "أراك"،كما طالب القرار في الفقرة (02) المدير العام للوكالة الدولية بأن يقوم بإخطار مجلس الأمن بأن تلك الخطوات هي خطوات يطالب مجلس المحافظين إيران بها، وأن يخطر مجلس الأمن بجميع تقارير وقرارات الوكالة بطبيعتها المعتمدة المتعلقة بهذه القضية وتجدر الإشارة أن قرار مجلس المحافظين قد تم إرسال نسخة منه إلى مجلس الأمن، حيث صدر عن رئيس مجلس الأمن بيانا رئاسيا طالب فيه إيران أن تتخذ الخطوات التي طالب بها مجلس المحافظين لاسيما الفقرة (01) من القرار (GOV/2006/14) التي تعتبر أساسية لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي وتسوية المسائل العالقة وإعطاء مهلة شهر لوقف أنشطتها النووية.[1]

وفي أفريل 2006 قدم المدير العام السابق للوكالة تقريرا إلى مجلس المحافظين اتهم فيه إيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم وتجاهل مهلة الشهر التي حددها مجلس الأمن لوقف هذه الأنشطة، كما تضمن التقرير أن إيران لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين.[2]

وفي 12 جويلية قدمت الدول الستة الكبرى (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) أو كما يطلق عليه (مجموعة 5+1) رزمة من الحوافز مقابل تعليق إيران لأنشطتها النووية، وتضمن العرض عددا من النقاط الرئيسية أهمها:

1/ وسام الدين محمد العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

2/ فوزي بكتاش، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- تأكيد الحق المشروع لإيران في تطوير تكنولوجية نووية لأغراض سلمية.
- التزام إيران بمعالجة المسائل العالقة مع الوكالة من خلال التعاون الكامل.
- الموافقة على تعليق النقاش حول ملف إيران في مجلس الأمن حال البدء في المفاوضات.

أما بالنسبة إلى مجالات التعاون المستقبلي فقد تعهدت الدول الستة بما يلي:

- توفير دعم كبير لبناء مفاعلات جديدة تعمل بالمياه الخفية في إيران من خلال مشاريع دولية مشتركة .
- تزويد إيران بالوقود النووي وذلك بمساهمة وإشراف الوكالة الدولية.

كما يتضمن العرض حوافز اقتصادية وذلك من خلال دعم التكامل الشامل لإيران مع المؤسسات الدولية، بما فيها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لخلق إطار عمل لزيادة التجارة والاستثمار المباشر في إيران، وإنشاء شراكة إستراتيجية طويلة الأمد بين إيران والإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وتجدر الإشارة إلى أن العرض الدولي تضمن إجراءات محتملة في حالة عدم تعاون إيران مع المجتمع الدولي حيث يتم اتخاذ إجراءات من أجل إعطاء فاعلية لقرارات المجتمع الدولي وتطبق هذه الإجراءات حيثما كان مناسبا بموجب الفصل السابع المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن طهران رفضت هذا العرض وجددت تمسكها بحقها في تخصيب اليورانيوم، حيث صرح علي أكبر هاشمي رافسنجاني في 21 جولية "أن عرض هذه الحوافز من قبل الدول الغربية هو إهانة لإيران، وأن الموافقة عليه يعد نوع من الرضوخ"، وهو ما دفع الدول الكبرى والولايات المتحدة للبدء بمفاوضات حول الخطوات القانونية نحو إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها.[1]

تبنى مجلس الأمن الدولي لأول مرة في ديسمبر 2006 قرارا بخصوص الملف النووي الإيراني وفقا للمادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة وهو القرار الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006 الذي تم بموجبه فرض حزمة من العقوبات على البرنامج النووي الإيراني، حيث نص القرار على وقف كافة أنشطة إيران النووية ومنع تقديم أي مساعدة لإيران أو تأهيل تقني، أو أي تحويل لمواد أو خدمات متصلة بهذا البرنامج وتضمنت العقوبات الواردة في القرار 2006/1737 حظرا على الواردات والصادرات للمواد والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وأنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس، وتجميد الأرصدة المالية في الخارج ل 12 فردا و11 مؤسسة إيرانية مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.[2]

1/ وسام الدين محمد العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم**، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

2/ طلال عتريسي، "البرنامج الإيراني ليس خداعا من أجل التسلح"، **مجلة معلومات**،العدد 39، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 2007، ص 128.

لم تقف الأمور عند هذا الحد، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا جديدا رقم 1747 في مارس 2007 بتشديد العقوبات المفروضة على طهران وفق القرار السابق، وضم ثلاثة عشرة شركة وخمسة عشر مسؤولا إيرانيا آخرين إضافة إلى أولئك الذين تم تجميد حساباهتم بموجب القرار السابق، ومع ذلك تضمن القرار 1737 (2006) و1747 (2007) استثناءات للدول كي تعمل مع إيران ضمن الإطار المحدود المتعلق بدعم مفاعلات إيران للماء الخفيف التي يمكنها أن تنتج الكهرباء من أجل الاستعمال المدني وذلك نتيجة للمعارضة الروسية.[1]

بعد قرابة السنة أصدر مجلس الأمن قرارا آخر ضد إيران رقم 1803لعدم التزامها بتوقيف كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والكشف عنها وكان ذلك في 4 مارس 2008 ويوسع هذا القرار نطاق العقوبات، حيث يوسع قائمة الأفراد والكيانات المصنفة الخاضعة لتجميد في الممتلكات، وكذلك يمنع القرار 1803 الدول من نقل التكنولوجيا كانت معفية في قرار مجلس الأمن رقم 1737، حيث تضمنت العقوبات الجديدة في هذا القرار حظرا على التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج، وسمح القرار بعمليات التفتيش للشحنات البحرية والجوية المتوجهة من إيران والآتية منها في حالة وجود أي اشتباه أنها تتضمن السلع التي تتضمنها العقوبات إضافة إلى تجميد الأرصدة المالية في الخارج لثلاثة عشر فردا واثنتي عشر مؤسسة إيرانية مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني لمنعهم من شراء مواد يمكن استخدامها في عمليات تطوير البرنامج النووي الإيراني.[2]

إضافة إلى القرارات المذكورة أعلاه ومع مفاوضات طويلة في مجلس الأمن أصدر المجلس بتاريخ 9 جويلية 2016 القرار رقم 1929، وقد تضمن القرار الحزمة الرابعة الأكثر شمولا والأثقل وطأة من العقوبات الدولية على إيران حيث نص على أن إيران لا يمكنها أن تبني وحدات جديدة لتخصيب اليورانيوم كما منعها من الاستثمار الخارجي في النشاطات الحساسة مثل استخراج اليورانيوم والتخصيب أو النشاطات المتعلقة بالصواريخ الباليستية، كما يحظر على إيران شراء ثماني فئات من الأسلحة الثقيلة ويوسع القرار مجال عمليات التفتيش في عرض البحر لتشمل الحمولات البحرية المشتبه بها المتوجهة إلى طهران أو القادمة منها، وهو ما كان القرار السابق يحصره بتفتيش الدول الحمولات المشبوهة إذا كانت ترسو في موانئ تابعة لها، أما في عقوبات الأفراد والمؤسسات فقد أضاف القرار الجديد اسم "جواد رحيقي" رئيس مركز التكنولوجيا في أصفهان إلى لائحة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي والباليستي الإيرانيين الذين تم تجميد أرصدتهم في الخارج ومنعوا من السفر، كما أضاف القرار 40 شركة إيرانية تجمد أصولها بسبب الاشتباه في أنها تدعم البرامج الصاروخية الإيرانية.[3]

1/ أحمد إبراهيم محمود، "الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 102.

2/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 490.

3/ فاطمة إبراهيم جمعة عطيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

أما إيران فقد أكدت أن قرار العقوبات الصادرة ضدها لن يثنيها عن حقوقها المشروعة واصفة القرار بأنه خطوة سلبية، وقال الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" بعد تبني مجلس الأمن الدولي للقرار 1929 (إن قرار العقوبات الجديدة يستحق أن يرمى في سلة المهملات).[1]

اتخذت إيران سلسلة من الإجراءات لتقليص أثر العقوبات المفروضة عليها، وهو ما أكسب الاقتصاد الإيراني بعض القدرة على التحمل والتأقلم مع هذه العقوابات ومحاولة التغلب والالتفاف عليها، وتتمثل أهم الإجراءات في ما يلي:[2]

- قيام إيران بعقد اتفاقيات سرية مع بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقية لمواجهة آثار العقوبات الاقتصادية.
- تحويل أرصدتها المالية إلى بنوك أخرى بدلا من البنوك الغربية التي أوقفت التعامل معها بموجب العقوبات الاقتصادية .
- اعتماد اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في تعاملاتها الاقتصادية سواء في مجال الاحتياطات والأرصدة الخارجية، أو في مجال تسعير وبيع النفط.
- قيام إيران بطرح العديد من المشروعات النفطية المغرية من أجل إغراء الشركات العالمية المتعاقدة معها، وعدم الانصياع لقرار العقوبات والضغوط الأمريكية التي تمارس عليها في هذا المجال.
- إضافة إلى استمرار إيران بحث منظمة أوبك على خفض الإنتاج بما يحافظ على أسعار النفط مرتفعة، ويحد من تأثرها بالعقوبات الدولية لإجبار الدول الغربية على إعادة النظر في هذه العقوبات كونها ستؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط.

المبحث الثالث: الأطراف الدولية ودورها في إدارة البرنامج النووي الإيراني.

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني قدرا كبيرا من الاهتمام على الساحة الدولية وخلق ردود أفعال متباينة لدى العديد من الأطراف الدولية التي تلعب دورا أساسيا في تطوراته وتتمثل أهم هذه الأطراف في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) أو ما يسمى بدول الترويكا، إضافة إلى روسيا والصين المساندتين لهذا الملف منذ بدايته.

1/ وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 497.

2/ أشرف عبد العزيز عبد القادر: "هل تثني العقوبات الدولية إيران ؟" **مجلة الملك خالد العسكرية**، على الرابط:
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=319089
تاريخ الاطلاع 2019//05/28 على الساعة 06:23.

أولا:موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في إدارة البرنامج النووي الإيراني.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أشد الداعمين والمشجعين للبرنامج النووي الإيراني في بدايته ومن أوائل الدول التي تعاونت مع إيران في هذا المجال وقد كان ذلك في عهد الشاه محمد رضا بهلوي حيث تميزت هذه المرحلة بالتعاون الوثيق بين البلدين، لكن بعد قيام الثورة سنة 1979 وحتى الآن فقد اتسمت بالقطيعة حيث ساءت العلاقة بين البلدين إلى درجة كبيرة بسبب موقف الولايات المتحدة الداعم للشاه في ذلك الوقت وكذلك محاولتها إسقاط الثورة، مما ولد عداء وكرها شديدا للولايات المتحدة الأمريكية.

منذ أواسط التسعينات أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتطوير برنامج نووي سري قد يسفر عن تمكنها من إنتاج أسلحة نووية بحلول عام 2005، وهو ما يشكل خطرا كبيرا وتهديدا مباشرا لمصالحها في الشرق الأوسط، وربما على الأمن القومي الأمريكي مباشرة على اعتبار أن واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب، إلا أن هذه الشكوك تم نفيها من خلال زيارة المفتشين الدوليين للمواقع النووية الإيرانية وثبوت التزامها بمعاهدة منع الانتشار.[1]

منذ 2002 اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني بالتصعيد والتهديد بإحالته على مجلس الأمن الدولي وذلك انطلاقا من معلومات تحصلت عليها من طرف حركة "مجاهدي خلق" التي تمثل المعارضة الإيرانية في الخارج مفادها وجود موقعين سريين لتخصيب اليورانيوم وعلى إثر ذلك قامت الولايات المتحدة بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك في سبتمبر 2002[2] لكن إيران تفادت ذلك لتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقبولها عمليات التفتيش ثم إعلانها تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم.

إن الإدعاء بخصوص سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية ودعمها للإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان يمثل محاور أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران، حيث تم إدراج إيران ضمن محور الشر والدول المارقة على خلفية أحداث 11 سبتمبر، ويعتبر منع إيران من امتلاك أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي من أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي بوش الابن عام 2006 حيث قال: "يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية".[3]

1/ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2/ نوران طالب وشاش، **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، (2009-2010)، ص 40.

3/ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 08.

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها اتجاه إيران ووقف برنامجها النووي باستخدام العديد من الوسائل من بينها:

أ- الأداة الاقتصادية:

كانت العقوبات الاقتصادية بمثابة الإجراءات المنتظمة للسياسة الأمريكية اتجاه إيران ففي عام 1984م، فرضت واشنطن قيودا مختلفة مثل المعارضة الأمريكية لمنح قروض البنك الدولي لإيران، وأثناء الحرب العراقية تم فرض المزيد من العقوبات على الصادرات لإيران من المواد ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية، إضافة إلى عقوبات تهدف إلى إعاقة حصول إيران على مكانة اقتصادية عالمية مثل: معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية، والسعي من أجل الحد من نقل تكنولوجيا متقدمة لإيران خاصة من الجانب الروسي.[1]

وفي عام 2005 في عهد الرئيس جورج بوش الابن تم إصدار سلسلة من قرارات التجميد لأصول شركات وأفراد بحجة الوقوف خلف البرامج الصاروخية والنووية الإيرانية.

ب- الأداة العسكرية والأمنية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بناء قوة عسكرية إيرانية هدف لبسط السلطة المركزية لإيران خارج رقعتها الجغرافية وعلى الإقليم ككل، مما يشكل ردعا مستمرا للولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي ترتب عليه تواجد دائم للقوات العسكرية الأمريكية في المنطقة.[2]

ج- الأداة الدبلوماسية والسياسية:

أقامت إدارة بوش الابن جهودا قانونية ودبلوماسية عديدة للحد من برنامج إيران النووي كما سعت لتشكيل حلف دولي ضد إيران، وذلك من خلال الضغط على الدول الأوروبية وحلفائها لتوحيد الموقف اتجاه البرنامج النووي الإيراني والتصويت لإحالة الملف النووي من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن عام 2006 الذي بدوره أصدر قرارات عديدة تتعلق بالعقوبات على إيران.[3]

1/ رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 74.

2/ وين ديفس، **"أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا"**، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 110، لبنان، 2003.

3/ رائد حسين عبد الهادي، حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي ودوره في إدارة البرنامج النووي الإيراني:

إن موقف دول الإتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني لا يختلف كثيرا عن التوجهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر، لكنه يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه، فدول الاتحاد الأوروبي لاسيما الدول الكبرى منها تؤيد الإدعاءات الأمريكية علانية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، أي أن الموقف الأوروبي الذي قبل التفاوض مع إيران لا يعني سوى الخلاف مع الولايات المتحدة على كيفية إدارة هذا الملف، فالولايات المتحدة تريد اللجوء إلى التهديد بالحل العسكري لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني، في حين أوروبا تسعى للهدف نفسه ولكن من خلال التفاوض، وقد حاولت دول الإتحاد الأوروبي عبر مفاوضات طويلة مع إيران تقدموا من خلالها بعدة مشاريع كانت أغلبها قائمة على بند أساسي وهو توقف البرنامج النووي الإيراني.[1]

لقد كان الموقف الأوروبي قبل عام 2005 يقوم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة بدون التسرع في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ولذلك تبنت الأطراف الأوروبية موقفا يقوم على أنه من الممكن الوصول إلى حل تفاوضي للأزمة النووية الإيرانية وفق صيغة تضمن وقف وإنهاء الأنشطة النووية المحظورة التي تقوم بها إيران من ناحية، كما تحقق لإيران مكاسب معينة مقابل وقف تلك الأنشطة.[2]

بموجب ذلك دارت التفاعلات الخاصة بالأزمة النووية الإيرانية في مسارين منفصلين، الأول داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واشتمل على التعاون بين إيران والوكالة، كما اشتمل على عرض الملف النووي على مجلس أمناء الوكالة بصورة دورية لبحث مدى التطور في إنهاء الأزمة، والثاني أوروبي-إيراني وقد كان المسار الأوروبي الإيراني هو الأكثر فاعلية في البحث عن تسوية للأزمة، إدا أمكن من الوصول إلى اتفاق توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار في أكتوبر 2003، كما أمكن من الوصول إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال اتفاقية "باريس" وتضمنت صفقة متكاملة، تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم، بينما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث "الترويكا الأوروبية" بتقديم مكاسب لإيران مثل تسهيل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي.[3]

1/ رياض الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

2/ أحمد إبراهيم محمود، "ملفات إيرانية، الحالة السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد"، **مختارات إيرانية**، العدد 62، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ، القاهرة، 2005، ص 07.

3/ المرجع نفسه، ص 12.

بموجب اتفاق باريس جرت مفاوضات إيرانية أوروبية منذ جانفي 2005 للوصول إلى اتفاقيات تفصيلية تنفيذا لاتفاق باريس، إلا أن هذه المفاوضات عانت من إشكاليتين رئيسيتين سواء من جانب إيران أو من جانب الإتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أن إيران وافقت على تخصيب اليورانيوم بموجب اتفاق باريس، إلا أنها أعلنت لاحقا أن وقف تخصيب اليورانيوم هو مجرد وقف مؤقت، وأصرت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل في مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت استعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب مثل تخصيب غاز اليورانيوم علاوة على استعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات تخصيب اليورانيوم لن يستخدم في أي أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث، كما تباطأ الأوروبيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس، وقد انتهت جولة المفاوضات في أواخر ماي 2005 إلى اتفاق على أن تقوم دول الترويكا الأوروبية بإعداد مقترحات تفصيلية لإيران في ضوء اتفاق باريس، وأصبح الأمر يتوقف على مضمون ما ستقدمه دول الترويكا الأوروبية في جولة المفاوضات القادمة، وهو ما سوف يتحدد على أساسه مضمون الموقف الإيراني الكامل والنهائي لعمليات تخصيب اليورانيوم، وكان الجانبان قد اتفقا على أن ينعقد الاجتماع التالي في أوائل أوت 2005، لتقديم المقترحات الأوروبية التفصيلية والبحث في آفاق صياغة اتفاق شامل ونهائي بين الجانبين لتسوية الأزمة النووية الإيرانية.[1]

في 05 أوت 2005 قدمت دول الترويكا الأوروبية مجموعة من المقترحات التفصيلية لإيران بمثابة التطبيق لاتفاق باريس المبرم بين إيران ودول الترويكا حيث قدمت لإيران مجموعة من الحوافز الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية مقابل وقف إيران لأنشطتها النووية ولاسيما أنشطة تخصيب اليورانيوم وقد تمثلت أبرز هذه المقترحات في: بناء علاقات ثقة وتعاون بين إيران والدول الأوروبية للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، ومطالبة إيران بتقديم ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي يندرج في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ودعم دول الترويكا لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ويعترف الإتحاد الأوروبي بحق طهران في إجراء الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، وضرورة أن تتعهد إيران بعدم إنتاج الوقود النووي مع ضرورة التزامها بعدم مواصلة أنشطتها النووية إلا في إطار إقامة مفاعلات الطاقة بوقود خفيف، ويلتزم الأوروبيون بتشجيع التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا لإيران، والتفاوض حول اتفاق تعاون تجاري بينها وبين إيران مع دعم الترويكا الأوروبية لانضمام طهران إلى منظمة التجارة العالمية كما اقترح الأوروبيون استحداث آلية لمراجعة هذا الاتفاق على المستوى الوزاري كل عشرة أعوام.[2]

1/ هاشم أجريد الخوالدة، **السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991– 2012)**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص 104.

2/ أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية"، **مختارات إيرانية**، العدد 62، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 62، القاهرة، سبتمبر 2005، ص 06.

إن ردة فعل إيران كانت قوية عندما رفضت مقترح الترويكا الأوروبية التي قدمت حوافز مهمة لإيران، حيث أصرت طهران على المضي قدما في البرنامج النووي ما أدى إلى تحول في الموقف الأوروبي حيث أعلنت دول الترويكا في 12 جانفي 2006 أن المفاوضات مع إيران قد وصلت إلى طريق مسدود، وهكذا اتفقت الدول الثلاثة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) على ضرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي قدما في تنفيذ برنامجها، كما أرسل الإتحاد الأوروبي رسالة إلى طهران مفادها أن المجتمع الدولي دخل مرحلة جديدة في التعامل معها.[1]

ثالثا: موقف روسيا ودوره في البرنامج النووي الإيراني

توجد عدة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية ولعبت بالتالي دورا أساسيا في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة في كافة تطوراتها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، ويتمثل المحدد الرئيس للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيق مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات بحيث تتروح العلاقات بين الجانبين مابين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برنامج التحديث العسكري، وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع، أما المحدد الثاني فيتمثل في أن روسيا تظل حريصة برغم مصالحها الوثيقة مع إيران على أن لا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي بهدف عدم الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الإستراتيجي القائم على حدود روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلى تغيير موازين القوى في منظمة آسيا التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسي، مما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة.[2]

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول الأوروبية بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد البرنامج المذكور بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيدا عن إطار التعاون النووي مع روسي.[3]

1/ حمدان مجزاع الشمري، **التقرير حول الملف النووي الإيراني إلى أين**، إدارة البحوث والدراسات، مجلس الأمة، الكويت، 2007، ص 25.

2/ هاشم أجريد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

3/ وسام الدين العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 749.

يتأثر الموقف الروسي في هذه المسألة أيضا بأزمة التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي هناك بعدما أثارت الولايات المتحدة الأمريكية شكوكا بشأن أهداف كوريا الشمالية، وفوجئت روسيا بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعا من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية.[1]

كان ما سبق واحدا من الأسباب الرئيسية وراء رفض روسيا الشديد لوقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تخشى روسيا من مطالبة الولايات المتحدة والدول الغربية بالامتناع عن تزويد إيران بالمفاعلات النووية يخفي وراءه استعداد تلك الدول لتزويد إيران بتكنولوجيا نووية متطورة في سياق إغرائها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي سوف يؤثر بالقطع على مستقبل التعاون النووي بين موسكو وطهران.

رغم موفقة موسكو على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن إلا أنها لا تزال متشددة في موقفها الرافض لفرض عقوبات شاملة على إيران وتحبذ حل هذه المشكلة في إطار الوكالة الذرية.[2]

وفي تحول لافت للموقف الروسي من الملف النووي الإيراني حذر الرئيس الروسي "ديمتري مدفيديف" إيران في 25 سبتمبر 2009 على هامش مجموعة قمة العشرين المنعقدة في الولايات المتحدة من استخدام ما أسماه ب "أساليب أخرى في التعامل معها" إذا لم تقدم تضمينات للقوى الدولية في الاجتماع المقرر في أكتوبر 2009 بشأن هذا الملف، ويأتي هذا التصريح الروسي الحاد بعد أسبوع واحد من قرار واشنطن إلغاء مشروع نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الذي كان يقلق موسكو، وبدت ملامح هذه الصفقة أكثر وضوحا بإعلان "مدفيديف" اعتزامه إلغاء قرار بنشر صواريخ في بحر البلطيق، والتي كانت بدورها مصدر قلق لواشنطن.[3]

مع فشل كافة الجهود الرامية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية سلميا، لاسيما التي توجت بما يسمى ب "عرض الحوافز" والتي تشمل الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (5+1) في 06 جوان 2006 والذي تضمن رزمة جديدة من الحوافز لإيران مقابل تعليق تخصيب اليورانيوم، ما دفع بالولايات المتحدة ودول الإتحاد

1/ هاشم أجريد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 750.

3/ المرجع نفسه، ص 752.

الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك التي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ولقي مشروع القرار المقدم من قبل أمريكا والدول الأوروبية معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين حيث تتمثل الأولي في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية التي تثار علامات استفهام بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران، ووفق هذا المفهوم تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات بما يؤدي لتصعيد الأزمة، أما النقطة الثانية فتتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، وكان الموقف الروسي هنا منطلقا بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران، في مجال إنشاء مفاعل بوشهر وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماما عن الاتهامات الموجهة إلى إيران.[1]

لقد لعب الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية دورا تميز بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف لاسيما مع إيران فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة، ويمكن تلخيص موقف روسيا اتجاه الملف النووي الإيراني بالدعوة إلى الالتزام بموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعارضة فرض عقوبات دولية شاملة على إيران والتأكيد على مواصلة تعاونها النووي السلمي مع طهران، فضلا عن المعارضة الشديدة للجوء إلى العمل العسكري كحل للأزمة النووية الإيرانية.[2]

1/ أحمد إبراهيم محمود، "الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 148، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أفريل 2007، ص ص 14-15.

2/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 759

رابعا: موقف الصين ودوره في البرنامج النووي:

يقوم الموقف الصيني اتجاه إيران على عدة محددات أهمها:

المصالح التجارية للصين مع إيران، إذ تملك إيران مصادر هامة للطاقة وهي أحد أهم مصدري النفط للصين، وتصدر للصين ما نسبته 14% من استهلاكها النفطي، وهذه النسبة مرشحة للزيادة بعد تنامي استهلاك الصين للنفط لمواكبة تطورها الصناعي المتسارع ليبلغ حاليا ما يقارب 08ملايين برميل يوميا، وإلى جانب ذلك تسعى الصين إلى تأسيس علاقات ثنائية قوية مع إيران لزيادة نفوذها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة إحداث توازن مع النفوذ الأمريكي في المنطقة لذلك يتبع كبار المسؤولين الصينيين إستراتيجية التأخير فيما يتعلق بقرارات فرض العقوبات على إيران من خلال التركيز على أهمية التوصل إلى تسوية من خلال المفوضات، فتبني المقاربة الدبلوماسية يعمل على تأخير فرض عقوبات شاملة وتنفيذ ضربات عسكرية ضد طهران، ويزيد من قوة الصين التفاوضية إزاء كل من إيران والغرب في الوقت ذاته خصوصا أن الصين في النهاية لا يمكن أن تنحاز لإيران على حساب علاقتها مع الولايات المتحدة بصرف النظر عن التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية، فالصين مصالح اقتصادية مع الولايات المتحدة أكبر من مصالحها مع إيران تسعى دائما لحمايتها والمحافظة عليها وتنميتها[1]، لذلك تحاول بكين الموازنة بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة من النواحي السياسية والاقتصادية وبين مصالحها الإستراتيجية مع إيران لاسيما من الناحية النفطية.

على الصعيد النووي وقعت الصين وإيران في العام 1992 اتفاقية التعاون الثنائي المشترك، واستقرت بكين وفقا لهذه الاتفاقية بتزويد إيران بالمعدات والمساعدات التقنية خلال عقد كامل، كما زودت الصين إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت والمركز البحثية لاسيما في أصفهان، كما دربت العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين كما وقع البلدان العيد من المذكرات واتفاقات التعاون النووية، حيث زودت إيران بكميات من اليورانيوم الخام عام 1991، كما تعهدت بكين في العام نفسه بتزويد إيران بمفاعل نووي بطاقة 20 ميغاواط، لكن المشروع ألغي لأسباب تقنية، لكن يبدو أن إلغاء المشروع آنذاك جاء ليفسح الطريق أمام تنفيذ مشاريع أكبر وأضخم، بحيث طرحت الصين في سبتمبر 1992 مشروع بناء مفاعلين نوويين لإيران بطاقة 300 ميغاواط في جويلية 1994 أعلنت الصين أنها أتمت صفقة لبناء المفاعل الأول في منطقة قريبة من طهران على أن تدفع إيران مبلغ 900 مليون دولار كدفعة أولى.[2]

1/ المرجع نفسه، ص ص 760-761.

2/ علي حسين باكير، "العلاقات الصينية- الإيرانية والملف النووي"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد 22، مركز الخليج للأبحاث، أبوظبي، جويلية 2006،ص 35.

في الواقع أنه لا يمكن الحديث عن رأي واحد في الصين فيما يتعلق بالموقف من البرنامج النووي الإيراني، فهناك اتجاهين بين الدوائر المهتمة بالسياسة الخارجية حيث يرى الاتجاه الأول أن سلوك طهران النووي يمكن أن يعرض الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط للخطر، وبذلك يلحق ضررا بالغا بالمصالح الصينية في المنطقة ويخشى إتباع هذا الاتجاه من احتمال التصعيد، وزيادة حدة التوتر خاصة، فيما إذا أصبحت واشنطن جزءا من أي مواجهة عسكرية، ولذلك يتوجب على الصين أن تكون حذرة في علاقاتها مع إيران، وأن تسعى للتوسط بينها وبين واشنطن، أما الاتجاه الثاني فيرى أن ممارسة إيران لسياسة حافة الهاوية النووية يمكن أن يستمر دون أن يكون هناك عواقب على طهران، وأن الولايات المتحدة ستمنع توجيه أي ضربة عسكرية ضد إيران، ويلقى هذا الاتجاه دعما كبيرا من قبل شركات الغاز والنفط التي تعود ملكيتها إلى الحكومة الصينية ومؤيديها الذين يرون أن أمن النفط والطاقة هو الأمر الأكثر إلحاحا والأهم من الملف النووي الإيراني ذاته، ولهذه الشركات تأثير ورأي كبير على صناعة السياسة الصينية إزاء إيران.[1]

أما الموقف الصيني الرسمي اتجاه البرنامج النووي الإيراني فيعارض حصول إيران على أسلحة نووية، فلا مصلحة للصين في أن تنظم دولة أخرى للنادي النووي، لأن من شأن ذلك أن يحدث تغييرا في موازين القوى، إلا أنه في الوقت ذاته تدعم الصين الحق الشرعي لإيران في الحصول على الطاقة النووية السلمية، وتبدي استيائها اتجاه ما تعتبره معايير ازدواجية في التعامل مع قضية منع الانتشار النووي، حيث تمنع الدول الكبرى إيران من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في حين تتجاهل ملف إسرائيل النووي وعدم انضمامها إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي، رغم العديد من الدعوات والقرارات الدولية التي طالبتها بالانضمام إلى هذه المعاهدة، وبناء على هذا التصور تدعم بكين إيران حلا سياسيا ودبلوماسيا لقضيتها النووية[2]، خصوصا وأن بكين غير مقتنعة بأن لطهران المقدرة على تطوير أسلحة نووية على المدى القصير، كما لا تشترك مع الغرب في ضرورة اتخاذ موقف قبل أن تصبح إيران قوة مسلحة نوويا.

لذلك فقد بدت الصين منذ اندلاع الأزمة النووية الإيرانية عام 2002 كرقم صعب في الموقف الدولي جراء إرباكها الجهود الأمريكية الرامية لحشد الإجماع والتأييد الدوليين لتشديد العقوبات على طهران وزيادة عزلتها، فرغم رفضها المعلن لامتلاك إيران السلاح النووي، تميل الصين إلى التمسك بالنهج الدبلوماسي والتفاوضي مع طهران رافضة أي تصعيد عسكري وغير محبذة أية عقوبات مرتفعة السقف ضدها وتستند الصين في موقفها المعارض

1/ هاشم أجريد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

2/ وسام الدين محمد العكلة، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 765-764.

لفرض عقوبات جديدة على إيران عل أسباب ذات طبيعة اقتصادية بحتة تصب مباشرة في المصالح الإستراتيجية الصينية، وعلاوة على ذلك تحاول بكين توظيف الورقة الإيرانية لتقوية الموقف التفاوضي الصيني في مواجهة الولايات المتحدة ومساومتها حول حزمة القضايا الخلافية العالقة بين الجانبين[1]، لهذا نجد أن كبار المسؤولين الصينيين يتبعون إستراتيجية التأخير وإضعاف ما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة وذلك من خلال التركيز على أهمية التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات، غير أن هناك ما يشير أنه وفي النهاية لا يمكن للصين أن تنحاز لإيران على حساب الولايات المتحدة بصرف النظر عن التوترات الحاصلة في العلاقات الأمريكية الصينية، فالصين مازالت تعطي أهمية بالغة للعلاقات مع الولايات المتحدة أكثر بكثير من الروابط مع طهران، وحتى تتمكن من حماية مصالحها فإن الصين ستسعى إلى إجراء مفاوضات حتى تضعف من شروط العقوبات المقترحة، وفي هذا الإطار تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف من خلال تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من اكتساب السلاح النووي، واستخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني.[2]

1/ هاشم أجريد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2/ **موقف الصين من الملف النووي الإيراني**، من الموقع: http://www.jor1jo.com/shwthread.php?t=19299 تاريخ الإطلاع 2019/05/31، على الساعة 01:57.

الخلاصة:

بناءا على ما تم سياقه نرى أن إيران حاولت امتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويؤكد ذلك عدم إدانة الوكالة الدولية لإيران، كما أنها لم تبرئها الأمر الذي ساهم في زيادة الغموض فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية لكن الاهتمام الإيراني المكثف بالبرنامج يؤكد نية إيران امتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه، ولقطع الطريق على إيران قامت الولايات المتحدة بحشد الرأي العام الدولي ضد البرنامج النووي الإيراني حيث نجحت الضغوط الأمريكية في إصدار قرارات دولية عن مجلس الأمن، حيث قضت هذه القرارات بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية بهدف إعاقة تطور البرنامج النووي الإيراني، وفي هذه المرحلة حافظت إيران على منجزاتها النووية بنفيها للانتهاكات الدولية وإصرارها على سلمية برنامجها النووي، كما أدارت جولات عدة من المفاوضات ببراعة وحاولت من خلالها تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي بقدر المستطاع، كما انتهجت سياسة كسب الوقت لتحقيق منجزاتها النووية أما الأطراف الدولية المعنية بالأزمة الإيرانية فرغم اتفاقها من حيث المبدأ على ضرورة التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار، إلا أنها تباينت في إدارتها للأزمة بحكم اختلاف تصوراتها بشأن سبل إدارة أزمات الانتشار النووي وتباين مصالحها واختلاف علاقاتها مع إيران.

خاتـــــــــــــــــــــمة

خاتمة

يمكن القول أن البرنامج النووي الإيراني عرف مراحل عديدة خلال تطوره، ويعتبر الشاه **"محمد رضا"** هو من أرسى قواعد البرنامج النووي الإيراني، حيث مثل الاهتمام بالطاقة النووية جزءا من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية مهيمنة عظمى. لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م تعرض هذا البرنامج إلى توقيف دام خمس سنوات نتيجة عوامل داخلية منها السياسية والإيديولوجية والاقتصادية ولعل أهم عامل هو الموقف السلبي الذي اتخذه القادة الثوريون الإيرانيون عند انتصار الثورة، وفي مقدمتهم أية الله الخميني الذي اعتبر هذا المشروع يقف ضد الإسلام، غير أن هذا البرنامج لم يتوقف تماما، وإنما تم إعادة بعثه ارتباطا بالتطورات الخارجية والداخلية ولعل أبرز الأسباب هو ظروف الحرب العراقية الإيرانية، كما تميزت بعض المراحل بالاهتمام الكثيف والمتزايد في المجال النووي ويتجسد ذلك من خلال تأهيل الكادر البشري وتطوير البنية التحتية ونشر المنشآت على مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية وإحاطتها بالسرية.

كما تضمن البرنامج النووي الإيراني قدرا عاليا من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المحركة له حيث تسعى إيران إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في الشرق الأوسط مما يمكنها من التدخل في شؤونها الداخلية وهي على قناعة بأن هذه المكاسب ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية كما سيمكنها من حماية مصالحها والحفاظ على الأمن القومي الإيراني في ظل التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، كما سيمكنها من تنفيذ سياسات ردعية تحد من إمكانية الخصم على تنفيذ تهديداته، علاوة على الدوافع الاقتصادية والتي ترمي إلى تأمين عشرون بالمائة من الطاقة الكهربائية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط.

من خلال العرض يبرز لنا أن البرنامج النووي الإيراني حظي بسجال داخلي بين اتجاه إصلاحي وآخر محافظ فرغم وجود اتفاق على الهدف إلا أنه يوجد اختلاف في الوسائل، فالإصلاحيون لا يمانعون امتلاك القدرات النووية لكنهم يدعون إلى خلق فرص جدية للتعاون والحوار مع الولايات المتحدة والدول الغربية، في حين يرفض المحافظون هذا المطلب ويصرون على تحدي الغرب باعتبار ذلك مبدأ من مبادئ الثورة.

ما يمكن استنتاجه هو أنه لا يمكننا نفي أو تأكيد أن هذا البرنامج ذو طبيعة سلمية كما يروج له المسؤولون الإيرانيون، أو أنه برنامج نووي سلمي تحت غطائه برنامج نووي عسكري وفق ما تدعيه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما يظهر في بعض مواقف الوكالة الدولية التي تشكك بوجود جوانب عسكرية لهذا البرنامج، إلا أن لإيران مبرراتها التي تبدو منطقية ومقبولة كونها تنبع من إرادتها ومصلحتها الوطنية، وهي تظل حقا سياديا طالما لا يتعارض ذلك مع القانون الدولي، وبشكل خاص ما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي.

كما لم تستطع التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم أدلة دامغة مؤكدة تثبت استمرار إيران في نشاطاتها النووية رغم قيامها بعدة عمليات تفتيشية في منشآت إيرانية نووية منذ أواخر عام 2002، من جهة أخرى استطاعت الوكالة الدولية حل العديد من القضايا العالقة المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني وعلى رأسها تلك المتعلقة بالتلوث الناتج عن يورانيوم منخفض التخصيب ويورانيوم عالي التخصيب في ورشة شركة "كلاي" الكهربائية وفي "ناتنز" في حين لم تفلح في معالجة بعض القضايا التي لا تزال تثير قلقا للمجتمع الدولي، والتي تتصل بالأبعاد العسكرية لبرنامج النووي الإيراني.

وجدير ذكره أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاملت بحرفية ومهنية قدر الإمكان مع الأزمة التي أثارها البرنامج النووي الإيراني، رغم الضغوط الكبيرة التي مارستها عليها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات اقتصادية عليها. ولم تفلح جميع الجهود الدولية بما فيها المفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية والمجموعة السداسية (5+1)، فضلا عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وفرض أربعة حزم من العقوبات عليها كل ذلك لم يفلح في إقناع طهران بالتخلي عن أنشطتها النووية والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم مقابل الحصول على امتيازات وحوافز اقتصادية.

وقد أثار البرنامج النووي الإيراني قدرا كبيرا من الاهتمام على الساحة الدولية وخلق ردود أفعال متباينة لدى العديد من الأطراف الدولية التي تلعب دورا أساسيا في تطوراته وقد شكلت الإدارة الأوربية للأزمة النووية الإيرانية واحدة من نماذج قليلة على فاعلية وحيوية الدبلوماسية الأوروبية إزاء الأزمات الدولية والإقليمية، وقد استفادت دول الترويكا الأوروبية من عناصر محددة كانت تتيح لها هامشا واسعا من الحركة في الأزمة الإيرانية تأتي في مقدمتها متانة العلاقات التجارية بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي، كما يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية واحد من الأدوار القليلة التي تميز فيها هذا الدور بالفاعلية والديناميكية إن لم نقل أنه لعب الدور المحوري الأبرز على الإطلاق بحكم متانة علاقات روسيا في هذه الأزمة مع جميع الأطراف لاسيما إيران، فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، واقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة النووية الإيرانية.

قائـــــــــمة المراجـــــــع

❖ **المراجع باللغة العربية**

- **الكتب:**

1. السيد أبو الخير مصطفى، **عقود نقل التكنولوجيا**، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
2. الراوي رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط**، دار الأوائل، الأردن، 2006.
3. العكلة وسام الدين محمد، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم خيال أم وهم ؟** دراسة علمية قانونية لمواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، دار سوريا للطباعة والنشر، 2013.
4. العيدروس محمد حسن، **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية (1997–2000)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (د س ن).
5. العلوي خالد، **التجادب التقني والسياسي للملف النووي**، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 2007.
6. الناهي هيثم غالب، **السياسة النووية الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط**، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، جوان 2005.
7. أبو ناصر عدنان، **البرنامج النووي الإيراني من التأسيس إلى التسييس**، (د، د، ن)، الأردن، 2007.
8. بيركوفيتش جورج، **البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2005**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
9. تشوبين شهرام، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007.
10. الرشدان علي عبد الفتاح، الخماش رنا عبد العزيز، **البرنامج النووي الإيراني، الأبعاد الإقليمية والدولية**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017.
11. ريتر سكوت، **استهداف إيران**، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
12. سيمبسون جون، **القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية**، بحث منشور ضمن كتاب "البرنامج النووي الإيراني الوقائع زالتداعيات" مركز لإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2007.
13. صلوخ فوزي، **مقارنات دبلوماسية لنزعات إقليمية ودولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

14. طعمة أمجد زين العابدين، **الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني**، جامعة المستنصرية، العراق، (د س ن).

15. عتريسي جعفر، **إيران النووية والنظام الأوسطي الجديد**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

16. علي حسين، **هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها**، المكتبة الإلكترونية، كتب عربية، 2005.

17. لندوا إميلي، **مواجهة طموحات إيران النووية: بناء تحالف سياسي عالمي**، ترجمة أحمد أبو الهدية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005.

18. محمد طاهر رانية، **السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.

19. نزار عبد القادر، **إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية**، الطبعة الأولي، المكتبة الدولية، بيروت (د س ن).

- **الرسائل الجامعية:**

1. أجريد هاشم الخوالدة، **السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991– 2012)**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.

2. أعطيوي فاطمة إبراهيم جمعي **المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني** مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، فلسطين، 2011.

3. بكتاش فوزي، **سياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على الانتشار النووي دراسة حالة البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم سياسية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة جيجل، (2015/2014).

4. حسين رائد حسنين عبد الهادي، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1977– 2010**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

5. العكلة وسام الدين محمد، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة النووية السلمية**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2011.

6. عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2010/2009).

7. لوصيف عبد الوهاب، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013/2012).

8. المطيري عبد الله فالح، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، جويلية 2011.

9. وشاش نوران طالب، **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، (2010-2009).

- **المجلات**

1. الشيخلي محمد، "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجليات"، **مجلة المستقبل**، العدد01، بيروت، سبتمبر 2008.

2. البسيوني سمير زكي، "كيف تتعامل العرب مع إيران النووية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 71،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006.

3. الغالب علي، "قدرات إيران العسكرية التقليدية"، دراسة خاصة لموسوعة الرشيد، العراق، 2010.

4. أبو ناصر عدنان ، "التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية، والموقف المتناقض للغرب"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 101، عدد ماي 2010.

5. أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية- تحليل لإستراتيجيات الصراع"، **مختارات إيرانية**، العدد 149، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، العدد 2005م.

6. باكير علي حسين، "العلاقات الصينية والإيرانية والملف النووي"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد 22، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، جويلية، 2006.

7. حنفي عبد العظيم محمود، "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد"، **مجلة العصر**، الرياض، 2007/04/07م.

8. د. زهرة عطا محمد، "البرنامج النووي الإيراني"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.

9. ديفس وين، "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا"، العدد 110، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، 2003.

10. سجد بور كريم، "في فهم الإمام الخامني، رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية"، مركز كارنغي للشرق الأوسط، بيروت، 2008.

11. صافينار محمد أحمد، "ثروات بحر قزوين...تنافس دولي في وسط أسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، القاهرة، جانفي، 2005.

12. عبد المنعم محمد نور الدين، "قضايا إيرانية"، **مجلة رسالة المشرق**، العدد 07، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 06.

13. عبد المؤمن محمد السعيد، "إيران ومشكلاتها النووية"، **مختارات إيرانية**، العدد 37، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أوت2003.

14. عتريسي طلال، "البرنامج الإيراني ليس خداعا من أجل التسلح"، **مجلة معلومات**، العدد 39، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 2007.

15. العيسوي أشرف سعيد، "أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، مارس 2006.

16. كايل شانون، "الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

17. مجزاع الشمري حمدان، **التقرير حول الملف النووي الإيراني إلى أين**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2007.

18. محمود أحمد إبراهيم، "الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 62، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر 2005.

19. محمود أحمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد06، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جانفي 2001.

20. محمود أحمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"، **مجلة مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.

21. محمود أحمد إبراهيم، "الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 148، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أفريل، 2007.

22. محمود أحمد إبراهيم، "ملفات إيرانية، الحالة السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد"، **مجلة مختارات إيرانية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 62، القاهرة، 2005.

23. مدحت أحمد، "رئاسة أحمدي نجاد المضطربة"، مجلة ترجمان، جوان 2007.

24. مستشاري علي، "إيران والشرك النووي"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 39، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر 2003.

25. المليجي علي، "الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة خالد العسكرية**، العدد 75، الرياض، دراسة منشورة بتاريخ 2003/12/01.

26. ياسين عمار عبد الحميد، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 19، القاهرة، 2011.

- **الجرائد:**

1. "إيران تبلغ وكالة الطاقة رسميا تعليقها تخصيب اليورانيوم ومفاوضات المزايا الاقتصادية تبدأ الشهر المقبل"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 9484، لندن.

2. "إيران تعلن استعدادها لتقديم ضمانات بعدم إنتاج يورانيوم مخصب لدرجة تصنيع قنبلة نووية"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، الصادرة بتاريخ 16 مارس 2005.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. إبراهيم إسماعيل كافيا، الملف النووي الإيراني في المنطقة واقع وأبعاد، على الموقع:
http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=379، تاريخ الاطلاع: 2019/04/05، الساعة 03:53.

2. أشرف عبد العزيز عبد القادر: **هل تثني العقوبات الدولية إيران ؟** مجلة الملك خالد العسكرية على الرابط: http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=319089، تاريخ الاطلاع 2019//05/28 على الساعة 06:23.

3. باحميد مازن أبو بكر عبد الله، قراءة في تداعيات الملف النووي الإيراني، مجلة البيان، العدد4، 2006، الموقع: http://www.albanah.net/index.aspx?Function=AuThor&id=1197&/ang تاريخ الاطلاع: 2019/04/04 على الساعة 21:18.

4. عبد المؤمن محمد السعيد، **إيران وروسيا: علاقات إستراتيجية متميزة**، على الرابط: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article 17.shtm/، تاريخ الاطلاع 2019/04/01 على الساعة 15:30.

5. عزيزي يوسف، **إيران والتحديات الجسيمة، قناة الجزيرة، قضايا وتحليلات**، من الموقع: www.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع 2019/03/30 على الساعة 15:54.

6. ناجي محمد عباس، **أزمة الملف النووي من منظور الداخل**، من الموقع: http://www.khmaq.gov.sa/detail.asp?innewsitemid=241777، تاريخ الاطلاع 2019/04/06، الساعة 20:25.

7. هلال علي الدين، **القوى البازغة** على الرابط: http://www.nd.org.eg/Newsdetails.aspx?NewsID=11047، تاريخ الاطلاع: 2019/04/01 على الساعة 03:31.

8. إصدارات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **دراسة الملف النووي وأثاره الإقليمية والدولية**، 2009/12/23، على الرابط: http://www.alharah.net/alharah/14314.ntm/، تاريخ الإطلاع 2019/04/03 على الساعة 02:03.

9. إصدارات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **الأزمة النووية الإيرانية**،الرابط: http://www.akharalaalam.net/?type=babar&articled=55398، تاريخ الإطلاع: 2019/04/06 على الساعة 19:30.

10. **أزمة تخصيب الوقود النووي الإيراني**، الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/AzmNawIran/sec o4.doc_cvt.htm، تاريخ الاطلاع 2019/04/06، على الساعة 23:47

11. موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: www.iaea.org

12. **موقف الصين من الملف النووي الإيراني**، من الموقع:
http://www.jor1jo.com/shwthread.php?t=19299، تاريخ الإطلاع 2019/05/31، على الساعة 01:57.

13. أعلنت إيران في أواخر عام 2002م أن احتياطها المثبت من الغاز الطبيعي يبلغ نحو 270 تريليون متر مكعب، أنظر: CountryAnalysisBrife,Report,April2003.www.eia.doe.gov,Iran

فهـرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	**أ– هـ**
الفصل الأول: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني	
مقدمة الفصل الأول	**07**
المبحث الأول: البرنامج النووي في عهد الشاه	**08**
أولا: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه	**08**
المبحث الثاني: البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية عام 1979م	**15**
أولا: مرحلة تعليق البرنامج وإعادة انبعاثه (1979-1990)	**15**
ثانيا: مرحلة الانطلاق السريع للبرنامج (1991–2002)	**18**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: دوافع امتلاك إيران للطاقة النووية	
مقدمة الفصل الثاني	**27**
المبحث الأول: الدوافع السياسية والإيديولوجية	**28**
المبحث الثاني: الدوافع العسكرية والأمنية	**32**
المبحث الثالث: الدوافع الاقتصادية	**37**
المبحث الرابع: الجدل الداخلي حول البرنامج النووي الإيراني	**40**
أولا: دور الإصلاحيين في السياسة النووية الإيرانية	**40**
ثانيا: دور المحافظين في السياسة النووية الإيرانية	**42**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثالث: الإدارة الدولية للبرنامج النووي الإيراني	
مقدمة الفصل الثالث	**47**
المبحث الأول: تكييف البرنامج النووي الإيراني مع قواعد الشرعية الدولية	**48**
أولا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والضمانات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية	**48**
ثانيا: مفاوضات دول الترويكا الأوروبية	**51**

المبحث الثاني: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها في البرنامج النووي الإيراني	**55**
أولا: إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأزمة البرنامج النووي الإيراني خلال الأعوام 2002- 2003	**55**
ثانيا: إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأزمة البرنامج النووي الإيراني خلال الأعوام 2004-2006	**59**
ثالثا: الإدارة الفنية والقانونية للملف النووي الإيراني من قبل الوكالة بعد إحالته على مجلس الأمن	**62**
المبحث الثالث: الأطراف الدولية ودورها في إدارة البرنامج النووي الإيراني	**65**
أولا:موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في إدارة البرنامج النووي الإيراني.	**66**
ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي ودوره في إدارة البرنامج النووي الإيراني	**68**
ثالثا: موقف روسيا ودوره في البرنامج النووي الإيراني	**70**
رابعا: موقف الصين ودوره في البرنامج النووي	**72**
خلاصة الفصل	**76**
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	**81**

ملخص:

شكل البرنامج النووي الإيراني إحدى أهم اهتمامات القيادة السياسية الإيرانية سواء في العهد الإمبراطوري أو في العهد الجمهوري بالنظر إلى طموحاتها وسعيها الدؤوب إلى القوة والهيمنة الإقليمية، الأمر الذي أثار اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية، وما يمكن أن تنجم عنه من مخاطر نووية إن استطاعت إيران امتلاك السلاح النووي، مما دفع بالمجتمع الدولي إلى محاولة كبح جماح طموحات إيران النووية وذلك من خلال تكييف هذه الأنشطة النووية مع قواعد الشرعية الدولية التي تنشد دائما الاستخدامات السلمية لمثل هذه البرامج كما نصت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968.

Abstract:

The Iranian nuclear program forms one of the most interests if its warden ship, whether in the imperial era or its republican time concerning its great ambitions to obtain regional power, the thing that got the international community really interested in that case and what comes as result of it nuclear dangers if Iran would possess the nuclear weapons. Which leads the international community to attempt it overcome the Iranian intentions trough conditioning it with the international legitimate regulations which goes hand in hand with the pacific use of such programs, as it is enlisted by the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons in 1968 .